



**أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية:
دراسة ميدانية بالكويت**

**The Impact of Real Earnings Management on Bank Debt
Pricing: A Field Study in Kuwait**

الباحث

أ/ أحمد عبدالله محمد الحماد

د/ عبده أحمد عتس
مدرس المحاسبة بكلية التجارة
جامعة كفر الشيخ

أ.د/ علي مجاهد أحمد السيد
أستاذ المحاسبة الإدارية والتكاليف
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب
جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (٩) - العدد (١٥) - الجزء الرابع
يناير ٢٠٢٣ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت

ولكي يتم تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين: الجزء النظري تناول التأصيل النظري وإستطلاع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والجزء الميداني لاختبار فروض الدراسة وذلك من خلال إختبار أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال (ادارة المبيعات والمشتريات & إدارة المصروفات الاختيارية & ادارة الأنشطة الإنتاجية) على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- رفض الفرض العدمي الفرعي الأول والذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت" وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت".
- ٢- رفض الفرض العدمي الفرعي الثاني والذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت".
- ٣- رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث والذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت".
- ٤- رفض الفرض الرئيسي العدمي للدراسة الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الحقيقة للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت" وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإدارة الحقيقة للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت".

Abstract

This study aims to investigate the impact of Real Earnings Management on Bank Debt Pricing in Kuwait.

To achieve this objective, the study was divided into two parts: the theoretical part to review the literature related to the subject of the study, and the field part to test the study's hypotheses by examining the impact of Real Earnings Management through (Sales and Purchases Management, Optional Expenses Management, and Production Activities Management) on Bank Debt Pricing in Kuwait.

The results of the study indicated that:

1. Rejecting the first sub-null hypothesis that “there is no statistically significant impact of Real Earnings Management through Sales and Purchases Management on Bank Debt Pricing in Kuwait”, and accepting the alternative hypothesis that “there is a statistically significant impact of the Real Earnings Management through Sales and Purchases Management on Bank Debt Pricing in Kuwait”.
2. Rejecting the sub-null hypothesis that there is no statistically significant impact of Real Earnings Management through Optional Expenses Management on Bank Debt Pricing in Kuwait, and accepting the alternative hypothesis that there is a statistically significant positive impact of Real Earnings Management through Optional Expenses Management on Bank Debt Pricing in Kuwait.
3. Rejecting the sub-null hypothesis null hypothesis that there is no statistically significant impact of Real Earnings Management through Production Activities Management on Bank Debt Pricing in Kuwait. and accepting the alternative hypothesis that “There is a statistically

significant impact of Real Earnings Management through Production Activities Management on Bank Debt Pricing in Kuwait”.

4. Rejection of main null hypothesis of study that “there is no statistically significant impact of Real Earnings Management on Bank Debt Pricing in Kuwait”. and accepting the alternative hypothesis that “There is a statistically significant impact of Real Earnings Management on Bank Debt Pricing in Kuwait”.

Keywords: Real Earnings Management, Sales and Purchases Management, Optional Expenses Management, Production Activities Management, Bank Debt Pricing

١/١ مقدمة البحث:

شهد العالم انهياراً كبيراً في عدد من الشركات العملاقة في الكثير من دول العالم، ونتيجة لفضائح هذه الشركات وما تبعها من حالات إفلاس وانهيار، فقدت معظم الشركات المساهمة العامة كسب ثقة المجتمع، وإقترن هذا الشك بمستوى كفاءة ونزاهة مجلس الإدارة التابع لهذه الشركات، وخير مثال على هذه الفضائح هو حالة إفلاس بعض كبريات الشركات الأمريكية خلال العام ٢٠٠٢ نتيجة المخالفات المحاسبية، حيث ظهرت الفضيحة المالية لشركة إنرون Enron في منتصف أكتوبر من عام ٢٠٠١، وفي الثامن من ديسمبر ٢٠٠١ أقامت الشركة دعوى لإعلان إفلاسها رسمياً نتيجة إخفاء الشركة نحو مليار دولار في حساباتها، أما شركة WorldCom للاتصالات فقد ارتكبت فضيحة محاسبية في مارس ٢٠٠٢ عندما اعترفت بتسجيلها بشكل غير سليم ما يقارب من ٣,٨ مليار دولار في صورة نفقات رأسمالية بدلاً من نفقات تشغيلية (المطيري، ٢٠٠٤، ص ١٠٠ - ١٠١)، كما حدث في فرنسا شركة Vivendi، Ahold في هولندا، Parmalat في إيطاليا، وفي روسيا شركة Yoko، أما سويسرا شركة Credit-Swiss .

وقد كان وراء فضائح تلك الشركات هو قيام الإدارة ببعض التصرفات الإنتهازية سعياً لتعظيم مصالحها الذاتية على حساب قيمة الشركة في الأجل الطويل، وقد أكد البعض أن المتهمين الرئيسيين بالتسبب بهذه الإنتهيات في كبرى الشركات هم المديرين الماليين بالإدارة العليا للشركة والمراجع الخارجي (الفخراي، ٢٠٠٢، ص ٢٧)، مما أدى بدول عديدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بتسريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق ولضمان عدم تكرار ما حدث، والحد من التلاعبات الخطيرة التي تؤدي لإنهيار اقتصاديات الدول المتقدمة (القشي، ٢٠٠٥، ص ٩٨).

ونتيجة لما سبق ظهر ما يعرف بالإدارة الحقيقية للأرباح Real Earnings Management (REM) التي تشير إلى تعظيم الأرباح المحاسبية أو تدنيها لخدمة أغراض معينة، حيث حظيت هذه الظاهرة ومازالت تحظى حتى وقتنا هذا باهتمام كبير في أوساط الباحثين والمهتمين بمهنة المحاسبة

وقد عرفت الإدارة الحقيقية للأرباح بأنها إجراءات تهدف لتغيير الأرباح المعلن عنها في اتجاه معين ويتحقق هذا التغيير من خلال هيكله المعاملات والتلاعب بالتوقيعات أو المعاملات المالية للوصول إلى المستوى الأمثل، وتقوم إدارة الأرباح الحقيقية على توافر عنصران أساسيان أولهما القرارات الحقيقية ويقصد بها عمليات التشغيل والأنشطة الإستثمارية مثل قرارات تسريع المبيعات وتخفيض نفقات البحث والتطوير من الأنشطة وعادة ما تؤثر هذه المعاملات على التدفقات النقدية، والعنصر الثاني هو إتخاذ المديرين لإجراءات تحيد وتبعد عن الإجراءات المثلى وهذا العنصر يعتبر هو أساس مشكلة نظرية الوكالة (زين الدين ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٥).

وتقوم ادارة الارباح الحقيقية علي استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الانتاج والاستثمار والمبيعات، ووفقاً لذلك يمكن للإدارة القيام بإدارة الارباح من خلال استخدام ثلاثة وسائل كما يلي :

أولاً: ادارة المبيعات والمشتريات : يمكن لادارة الشركة القيام بممارسات ادارة الارباح عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات والمشتريات ويتحقق ذلك من خلال منح تخفيضات مغالى فيها في الربع الاخير من السنة بهدف تسريع وزيادة المبيعات او التراخي في شروط البيع الاجل وجعلها اقل مرونة كزيادة مدة الائتمان الممنوحة للعملاء. (Partha, 2003, P.1) ، وكذلك تأجيل شراء بعض الموجودات الى مدة زمنية لاحقة لتأثير ذلك القرار على حجم التدفقات النقدية ، وايضاً اتخاذ قرارات تتعلق بتوقيت بيع الموجودات.

ثانياً: إدارة المصروفات الاختيارية : يمكن للإدارة القيام بإدارة الارباح عن طريق زيادة او تخفيض بعض المصاريف الاختيارية مثل نفقات البحوث والتطوير، نفقات الدعاية والاعلان ونفقات الصيانة، حتى تحقق الربح المستهدف خاصة اذا كانت هذه النفقات لا تسهم في تحقيق الدخل في المدة الحالية (Daniel et al., 2004, P. 13).

ثالثاً: ادارة الانتاج : يمكن للإدارة القيام بممارسات إدارة الارباح من خلال تسريع معدل الانتاج بشكل مغالى فيه مما يؤدي الى تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض متوسط تكلفه الوحدة ، في نفس الوقت يترتب علي زيادة الانتاج زيادة في المخزون مما يؤدي الى تخفيض تكلفه المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، الا أن زيادة المخزون بشكل مغالى فيه سيؤدي الى تحمل الشركة لتكاليف تخزين مرتفعه، من ناحية اخرى سيتعرض المخزون لخطر التلف خاصة إذا عجزت الشركة عن تصريفه (محمد، ٢٠١٧ ، ص ٣٩٥).

وأشار (Healy and Wahlen, 1999) بأن العلاقات التعاقدية سواء بين الإدارة والملاك أو بين الإدارة وأطراف أخرى تربطهم منفعة مع المنشأة، والتي تعتمد على نتائج المعلومات المحاسبية تولد حافزاً لدى المديرين لممارسة إدارة الارباح من أجل تجنب مخالفة العقود وتحقيق النتائج المطلوبة، وكمثال على هذا النوع من الحوافز ما يتعلق بعقود الدين Debt Covenants أو تعظيم مكافآت

الإدارة، أو مقابلة شروط القروض أو الامان الوظيفي أو اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات، ويركز الباحثون على الحوافز التي تتعلق بتسعير الديون المصرفية.

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت عملية إدارة الأرباح الحقيقية، مما يشير إلى انتشار هذه العملية في الواقع العملي وأنها أصبحت ظاهرة شبه عامة، مما يتطلب ضرورة التعرف على الدوافع وراء قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

وتعد عقود الدين أحد الحوافز الأساسية التي تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، ولقد اختبرت دراسة (Franz et al., 2013) العلاقة بين قرب انتهاك عقود الدين وبين قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، واستخدمت عينة من الشركات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ - ٢٠٠٧، وخلصت إلى أن الشركات التي تقترب من انتهاك عقود الدين تزيد من أرباحها عبر ممارسات إدارة الأرباح أكثر من الشركات التي لم تقترب من انتهاك عقود الدين، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن زيادة الأرباح تحسن من وضع الشركة التفاوضي مع المقرضين وتخفف من التكاليف التي تتحملها الشركة مثل تكاليف إعادة التمويل، وتكاليف إعادة الهيكلة ... إلخ.

وتأتي العلاقة بين إدارة الأرباح وعقود الدين بهدف تقليص القيود المفروضة بموجب اتفاقيات الدين من جهة، أو لتفادي مخالفة العقود وما ينتج عنها من تكاليف من جهة أخرى، ويزيد ميل الإدارة لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تهدف لزيادة الأرباح المعلن عنها مع زيادة نسب المديونية المبنية على أساس الأرقام المحاسبية، وتبين في هذا المجال وجود مخاطر من ناحية مخالفة عقود الدين حيث يدفع الإدارة لاستخدام الطرق المحاسبية التي تزيد الأرباح المعلن عنها (Sweeny, 1994, PP.281).

واضاف (Dechow et al. 1996) ان الشركات ذات التلاعبات المحاسبية لديها رافعه مالية عالية، وهي عرضة لانتهاك عقود الدين في الفترة التي فيها تلاعبات او بعدها، وذلك قياساً الى الشركات التي ليس لديها تلاعبات. وازافت دراسة (العمرى واخرون، ٢٠١٤، ص ٣٣٠) أن تجنب مخالفات عقود المديونية هو الدافع الرئيسي للإدارة لممارسة ادارة الإرباح، وقد نال أعلى تأييد من قبل مراجعي الحسابات الذين شملتهم الدراسة لكونه يقلل حجم المخاطر التي تواجه الشركة ظاهرياً مما يزيد فرصها في الحصول على التمويل. وهذا ما أكدته الدراسة، حيث أيد ٨٩,٢٪ من المراجعين أن أكثر الدوافع تأثيراً في الشركات المساهمة لتجنب مخالفات عقود المديونية هو خفض مستويات الإقراض للحصول على التمويل، وأيد ٨٦٪ من المراجعين اهتمام الإدارة بخلق انطباع جيد عن مستويات الربح بهدف دعم مركزها المالي والاقتصادي الذي قد يجنبها تكاليف الدين. كما أيد ٨٠,٦٪ من المراجعين سعي الإدارة للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها استناداً إلى مؤشرات مالية في سبيل تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها مما يساعدها على مواجهة القيود التي تفرضها عقود إتفاقيات المديونية.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

- ما هو أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية في الكويت؟
ويحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:
١. ما أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال إدارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية؟
 ٢. ما أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية؟
 ٣. ما أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية؟

٣/١ أهداف البحث:

- يسعى الباحثون من خلال هذا البحث الى تحقيق الهدف البحثي الرئيسي التالي:
- دراسة أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت.
- ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:
١. بيان أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية.
 ٢. بيان أثر إدارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية.
 ٣. بيان أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية.

٤/١ أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

١. دراسة واختبار العوامل المؤثرة على ادارة الارباح الحقيقية من حيث طبيعتها ومبرراتها ووسائل الكشف عنها.
٢. التعرف على شروط تسعير الديون المصرفية ودراسة طرق التقادى لمخالفة شروط عقود المديونية.

ثانياً : الأهمية العملية:

١. تأتي أهمية الدراسة العملية في الوقت الذي تعاني منه الكثير من الشركات المساهمة الكويتية من تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من خسائر تشغيلية مُتلاحقة تهدد استمرارية الكثير منها وتعرضها للتصفية الاختيارية أو الإجبارية وتتجلى تلك الآثار والتداعيات أيضا بانعكاساتها. ذلك ما جعل الإدارات التنفيذية تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية والى حد وصل لدى البعض منها الى ممارسة الغش والاحتيال.

٢. دراسة مدى تفشي ظاهرة إدارة الأرباح الحقيقية ومدى أثارها على موثوقية البيانات المنشورة التي تصدرها الشركات التي تمارس فيها إدارة الأرباح الحقيقية في البيئة الكويتية.

٥/١ منهج البحث :-

إعتمد الباحثون على إستخدام المنهجين التاليين:

١/١/٥ المنهج الإستنباطي:

يستخدم الباحثون المنهج الاستنباطي في بناء إطار نظري لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها، وصياغة فروض الدراسة وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وكذلك من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية المنشورة والدوريات التي تناولت عقود الدين وكذلك تطبيق الإدارة الحقيقية للأرباح، وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل اشتقاق فروض البحث.

٢/١/٥ المنهج الإستقرائي:

يستخدم الباحثون المنهج الإستقرائي لإستقراء واقع بيئة الأعمال الكويتية من خلال تصميم قائمة إستقصاء وتوزيعها على عينة البحث وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفروض البحثية واسخلاص النتائج.

٦/١ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من مراقبي الحسابات والأكاديميين وكذلك المديرين الماليين وعدد من المحللين الماليين ومحلى الائتمان بالكويت.

وتتمثل عينة البحث في عينة عشوائية من مراقبي الحسابات والأكاديميين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة الكويتية وكذلك عدد من المحللين الماليين ومحلى الائتمان.

٧/١ أداة البحث:

يعتمد البحث على تصميم قائمة إستقصاء توزع على مراقبي الحسابات والأكاديميين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة الكويتية وكذلك عدد من المحللين الماليين ومحلى الائتمان لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية مع الاستعانة بأسلوب المقابلة الشخصية للتأكد من وضوح الأسئلة والمصطلحات التي قد تكون غامضة أو غير مألوفة في الواقع العملي، وذلك لبيان أثر الإدارة الحقيقية للأرباح علي تسعير الديون المصرفية.

٨/١ خطة البحث :

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفه يمكن تقسيم البحث على النحو التالي:

١. الإطار العام للبحث .
٢. الدراسات السابقة.
٣. الإطار النظري للبحث .
٤. الدراسة الميدانية.

٥. نتائج وتوصيات البحث.
٦. قائمة مراجع البحث.
٧. ملاحق البحث.

٢- الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث سواء الإدارة الحقيقية للأرباح أو تسعير الديون المصرفية العربيه منها والأجنبية ولكن وجد الباحثون ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الدراسات.

- دراسة (Mikhailova, 2010) بعنوان

DEBT COVENANTS VIOLATION AND EARNINGS MANAGEMENT

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات العلاقة بين القرب من مخالفة عقود الدين وإدارة الأرباح. تكونت عينة الدراسة من ١٠٢ شركة روسية لعام ٢٠٠٧. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- ١- نسبة الدين إلى حقوق الملكية للشركات ذات الرافعة المالية العالية لهما قوة تفسيرية على مستحقات المحاسبة التقديرية. وجود علاقة سلبية مما يعني أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية الأعلى تخلق حوافز لمديري الشركات المقترضة لاستخدام الاستحقاقات التقديرية المتناقصة للدخل والتي تهدف إلى تقديم شركة في وضع أقل ملاءمة.
- ٢- التوقع الرئيسي من تطبيق مثل هذه السياسات هو الحصول على إعفاءات وشروط أقل تقييداً في اتفاقيات القروض من المقرضين.
- ٣- السيولة لها تأثير سلبي على الاستحقاقات المحاسبية التقديرية مما يشير إلى أن الشركات ذات السيولة المنخفضة التي تتطلب تمويلاً إضافياً خاصة في شكل نقدي تدير أرباحها بالزيادة.

- دراسة (Fields et al., 2012)، بعنوان:

Refinancing pressure and earnings management: Evidence from changes in short-term debt and discretionary accruals

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين التغيرات في الديون المتداولة (الدين قصير الأجل) والمستحقات التقديرية كمؤشر على الميل لإدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ١- أن الشركات لديها مستحقات تقديرية أعلى خلال فترات زيادة الديون قصيرة الأجل
- ٢- أن الشركات لديها مستحقات تقديرية أعلى قبل بدء اتفاقيات القروض المصرفية.

٣- كلا هاتين العلاقتين تتأثران بمخاطر انتمان الشركة.

- دراسة (Franz et al., 2014)، بعنوان:

Impact of proximity to debt covenant violation on earnings management

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من تأثير الحوافز التفاضلية الناشئة عن القرب من انتهاك عقود الدين على إدارة الأرباح.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- أن الشركات التي على وشك الانتهاك أو التقصير الفني لعقود ديونها تنخرط في مستويات أعلى من إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح الإجمالية من الشركات البعيدة عن الانتهاك.
- ٢- أن الشركات التي لديها حافظ أقوى لتجنب انتهاك العقود تحولت من استخدام المزيد من إدارة الأرباح المحاسبية قبل قانون Sarbanes-Oxley إلى استخدام المزيد من إدارة الأرباح الحقيقية والمزيد من إدارة الأرباح الإجمالية بعد ذلك.
- ٣- أن الآثار المترتبة على إدارة الأرباح نتيجة انتهاك عقود الديون يتم ملاحظتها بشكل أساسي للشركات ذات التصنيف الائتماني الضعيف والشركات التي لا تلبى توقعات المحللين.

- دراسة (Christiawan and Rahmiati, 2014)، بعنوان:

Earnings Management of Firms Reporting Long Term Debt: An Alternative Method

هدفت هذه الدراسة إلي تطبيق نموذج كشف بديل لإثبات أن إدارة الأرباح ستتم عندما يكون لدى الشركة ديون طويلة الأجل. وتشير الدراسات السابقة لإدارة الأرباح إلى أن الكشف عن إدارة الأرباح يمكن تجميعه في هدفين:

- (١) العثور على متغيرات لاكتشاف إدارة الأرباح (الاستحقاقات والنشاط الحقيقي وتحويل التصنيف).
- (٢) استخدام بعض النماذج الإحصائية أو الرياضية المتقدمة للكشف عن إدارة الأرباح.

وأجريت الدراسة على ٥٠ شركة ذات أكبر رأس مال سوقي، و ٥٠ شركة من أنشط الشركات المعتمدة علي حجم التداول، و ٥٠ شركة من أكثر الشركات نشاطا المعتمدة على قيمة التجارة و ٥٠ شركة من أكثر الشركات نشاطا من خلال التداول المتكرر. جميعهم ٢٠٠ شركة عامة (مدرجة في بورصة إندونيسيا) استنادًا إلى التقرير الإحصائي IDX 2013.

وتوصلت الدراسة إلى أن:

- ١- وفرت نتائج هذه الدراسة طريقة جديدة للكشف عن إدارة الأرباح وتطبيقها في سياق نظرية المحاسبة الإيجابية (PAT) Positive Accounting Theroy.
- ٢- أثبتت نتائج الدراسة أن النموذج قادر على اكتشاف إدارة الأرباح من خلال الاستفادة من خسائر معاملات الصرف الأجنبي واستخدام هذه النماذج لدعم PAT (خاصة علي فرضية عهد الدين).
- ٣- تساهم هذه النتائج في إمكانية إدارة الأرباح باستخدام مكاسب / خسارة العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن محدودية هذه الدراسة هي أن النموذج لم يكن قادرًا على التقاط ظاهرة إدارة الأرباح إذا لم تبلغ الشركة عن أي دين طويل الأجل أو مكاسب / خسارة من العملات الأجنبية.

- دراسة (Kim et al. 2016)، بعنوان:

Vice or Virtue? The Impact of Earnings Management on Bank Loan Agreements

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار إدارة الأرباح (EM) على تسعير قروض الشركات. من خلال فرضيتين متنافستين (فرضية التمهيد وفرضية الانتهازية الإدارية). وتوصلت الدراسة إلي:

- ١- أن البنوك تزيد من سعر الفائدة على القروض مع زيادة مستوى إدارة الأرباح. حيث تنظر البنوك إلى إدارة الأرباح على أنها عملية مدمرة للقيمة تعيق قدرة المقرض على سداد القرض، وبالتالي تتطلب زيادة هامشية في سعر الفائدة على القرض للتعويض عن عدم اليقين في المستقبل وتكاليف المراقبة.
- ٢- أن شهادة المقرض وقوة العلاقة لهما تأثير مخفف على عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقرض.
- ٣- تطلب البنوك ذات السمعة الطيبة والعلاقات العامة هوامش أكبر لإدارة الأرباح، بما يتوافق مع تحديد وعرض إدارة الأرباح كنشاط يزيد من المخاطر.

- دراسة (Kaya & Turegun, 2017)، بعنوان:

Associations between Earnings Management Manipulation Types and Debt Contracts, Political Costs and Characteristics of Board of Directors

هدفت الدراسة إلى التحقيق في ممارسة إدارة الأرباح وأنواع التلاعب بها ، والكشف عن العلاقة بين عقود الديون والتكاليف السياسية وخصائص مجلس الإدارة من خلال إظهار تضارب المصالح. وتوصلت نتائج الدراسة إلي:

- ١- أنه من المتوقع أن تدير الشركات ذات نسبة الديون المرتفعة أرباحها. ومع ذلك ، يجب على مستخدمي المعلومات المالية أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار أن تكوين الديون قد يقلل من السلوك الانتهازي للمديرين بسبب رقابة الحوكمة المرتفعة.

- ٢- أن الشركات التي تواجه تكاليف سياسية مرتفعة يتوقع منها أن تدير أرباحها. ترتبط التكلفة السياسية بحجم الشركة ، ومع زيادة الحجم ، تزداد الأصول المتداولة وهذا يخلق مجالاً لممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للشركات الصغيرة الحجم. قد يكون لدى الشركات الكبيرة أنظمة رقابية داخلية أقوى ، لكن قدرة الإدارة قوية أيضاً وقد تهيمن الإدارة على نظام الرقابة الداخلية لممارسة إدارة الأرباح. ومع ذلك، يجب على مستخدمي المعلومات المالية أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار أن الشركات كبيرة الحجم تخصص قدرًا كبيرًا من تكلفة السمعة عند التلاعب بالأرباح لأن تكلفة ممارسة إدارة الأرباح ستكون أعلى بالنسبة لهم مقارنة بالشركات الصغيرة الحجم. علاوة على ذلك، تشارك العديد من الشركات الكبيرة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يتعين عليها الإفصاح عن معلوماتها المالية وتقديم معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب أكثر من الشركات الأصغر حجمًا.
- ٣- أن الشركات التي لديها عدد قليل من الأعضاء في مجلس إدارتها تكون أكثر فاعلية من وجود أعضاء كثر حيث يعتقد أن الصراع قد ينشأ بين الأعضاء مع زيادة حجم مجلس الإدارة بسبب صعوبات الاتصالات. ومع ذلك، يجب أن يأخذ مستخدمي المعلومات المالية في الاعتبار أنه مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، تزداد المعرفة والخبرة والموارد الخارجية أيضاً. وسيكون لديهم القدرة على الموازنة والمواءمة داخل المجلس.
- ٤- أن الشركات التي لديها أعضاء غير تنفيذيين مستقلين أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح أو الإفصاح عن الاستحقاقات غير الطبيعية. ويُعتقد أن الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين يعملون على حل نزاع الوكالة بين المديرين والمساهمين من خلال مراقبة السلوكيات الانتهازية للأعضاء، ومع زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تزداد جودة الأرباح أيضاً وهذا يتيح للمستثمرين رؤية أرقام مالية شفافة وموثوقة. كما أن الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين فعالين في اكتشاف التلاعب بالأرباح وأكثر نجاحاً في مراقبة الإدارة. ومع ذلك، يجب على مستخدمي المعلومات المالية أيضاً أن يأخذوا في الاعتبار أن الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ليسوا دائماً فعالين في اكتشاف التلاعب ومراقبة الأعضاء ، نظراً لأن لديهم إمكانية محدودة للوصول إلى المعلومات ضمن مستوى الاستقلال؛ فإن المجالس التي تتمتع بمستويات استقلالية عالية غير قادرة على إظهار معرفتها للشركة.

- دراسة (Pappas et al., 2019)، بعنوان:

Real earnings management and loan contract terms

هدفت الدراسة إلي فحص تصميم شروط عقد القرض في وجود إدارة الأرباح الحقيقية للمقترض قبل الإصدار وفحص تأثير إدارة الأرباح الحقيقية على شروط السندات. وتوصلت نتائج الدراسة إلي:

- ١- أن إدارة الأرباح الحقيقية المرتفعة مرتبطة بهوامش فائدة أعلى ، وأجال استحقاق أقصر، واحتمالية أعلى لفرض متطلبات الضمان ، وعقود مالية أكثر كثافة ، مما يشير إلى أنه من المرجح أن يقوم المقرضون باكتشاف ومعاينة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية للشركة المقترضة.

٢- أن الشركات التي لديها مستوى أكبر من أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية ترتبط بارتفاع هوامش عائد السندات لديها والمزيد من العقود المكثفة، ولكنها لا تؤثر على مدة الاستحقاق أو متطلبات الضمان.

- دراسة (Dewi, & Wirama, 2019)، بعنوان:

Debt covenant slack, earnings management, and value relevance of accounting information.

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التراخي في عقود الدين على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، وما إذا كانت إدارة الأرباح تعمل كمتغير متداخل. تمثلت عينة الدراسة في ٤٠ شركة غير مالية مدرجة في بورصة إندونيسيا من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلي

- ١- أن التراخي في عقود الديون يؤثر بشكل إيجابي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. ومن المحتمل أن يكون الميل إلى تراخي عقود الديون الصغيرة في الشركات سببا في أن تكون المعلومات عن أداء الشركات أقل ملاءمة بالنسبة للمستثمر لأنهم يعتقدون أن الشركات ستعطي الأولوية لمدفوعات الديون بدلاً من توزيعات الأرباح.
- ٢- أن التراخي في عقود الديون يؤثر على قرارات المستثمرين في استخدام معلومات عن أداء الشركات. ومع ذلك، لم يتم العثور على أي تأثير ذي دلالة إحصائية لا على العلاقة بين التراخي في عقود الديون وإدارة الأرباح ولا على العلاقة بين إدارة الأرباح وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. ومن ثم، فإن إدارة الأرباح ليست متغيراً متداخلاً في تأثير تراخي عقود الدين على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

- دراسة (Rey et al., 2020)، بعنوان:

Earnings management and debt maturity: Evidence from Italy

هدفت الدراسة إلي فحص ما إذا كانت إدارة الأرباح تؤثر على هيكل استحقاق الديون الخاص بالمؤسسات الإيطالية غير الصغيرة والمتوسطة. استخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية لـ ١٠٠١ شركة إيطالية غير صغيرة ومتوسطة الحجم، تم أخذ عينات منها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧. وتوصلت نتائج الدراسة إلي:

- ١- أن جودة الإستحقاقات يمكن أن تستخدم كمؤشر لإدارة الأرباح.
- ٢- أن إدارة الأرباح ترتبط سلباً بإمكانية الوصول إلى الديون طويلة الأجل ، وبنسبة من الدين طويل الأجل إلى إجمالي الدين.

١/٢ تحليل الدراسات السابقة.

أ- إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هي أحد العوامل التي تؤثر على تكلفة التمويل بالدين وبحقوق الملكية.

- ب- تكلفة حقوق الملكية هي العائد على الاستثمار الذي يتوقعه المستثمرون في شكل توزيعات الأرباح. ويجب أن توفر الشركة عائداً متزايداً مقارنة بالفترة السابقة لتلبية توقعات المستثمرين. وسوف يطلب المستثمرون معدل عائد أعلى على استثماراتهم وقروضهم عندما يعلمون أن الشركة تتلاعب بالأرباح. نتيجة لذلك، ستزداد تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الدين بسبب إدارة الأرباح.
- ج- أظهرت نتائج بعض الدراسات نمطاً مشابهاً من إدارات الأرباح غير الطبيعية المحيطة باتفاقيات الديون الخاصة من أجل (1) إقناع المقرضين المشتركين بتقييم الجدارة الائتمانية بشكل إيجابي والحصول على شروط تعاقدية مواتية للقرض (على سبيل المثال، معدل فائدة أقل، فترة استحقاق أطول، ورسوم أقل، و / أو تعهدات أقل صرامة) (فرضية الانتهازية الإدارية) ؛ أو (2) للإشارة إلى المقرضين بتفاوض المدير أو ثقته بشأن الأداء التشغيلي المستقبلي وفهم الدائنين دافع الشركة المقترضة لإدارة الأرباح بشكل إيجابي.
- د- في الآونة الأخيرة، تؤكد زيادة إدارة الأرباح الحقيقية على أهمية تطبيق حوكمة الشركات على وجه التحديد تطبيق آليات الحوكمة الداخلية ومن أهمها خصائص مجلس الإدارة مثل حجم المجلس، والتكوين، والتنوع. تظل العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وخصائص المجلس مختلطة نسبياً. ويؤكد بعض الباحثين أن هناك تأثير لهذه الخصائص على إدارة الأرباح الحقيقية؛ ومع ذلك، أظهر آخرون عدم وجود أي تأثير.

٢/٢ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية).

لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة في حدود علم الباحثين أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية في الشركات الكويتية المقيدة بالبورصة.

٣- الإطار النظري للبحث:

١/٣ : مفهوم إدارة الأرباح.

لقد اشتمل الفكر المحاسبي على العديد من المفاهيم التي تناولت مفهوم إدارة الأرباح حيث تعرض كل مفهوم منها لوجهة نظر محددة من حيث الوسيلة المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح أو من حيث الهدف من ممارستها، وفيما يلي عرض لتلك الآراء التي تناولت مفهوم إدارة الأرباح. فالمقصود بمفهوم إدارة الأرباح هو تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمنشأة، ويمكن لمدير المنشأة التلاعب بالأرباح من خلال ممارسة حرية التصرف بالمعايير والسياسات المحاسبية من أجل تحقيق منافع خاصة أو من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية. (Talbi et al., 2015) وعرف (Schipper, 1989) إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد من قبل إدارة الشركة في عملية التقرير المالي من أجل تحقيق مكاسب خاصة لإدارة المنشأة مما ينتج عنه تقرير مالي غير محايد، وذلك من خلال الاعتماد على الأنشطة الحقيقية وارتباطها بقرارات التمويل والإنتاج والبيع.

وتعرف ممارسات إدارة الأرباح على أنها مناورة من جانب الإدارة للوصول إلى رقم ربح محدد مسبقاً قد يكون موضوعاً من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين أو قيم متفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب. (فرج، ٢٠١٣)

كما قام مجلس الرقابة العام بالولايات المتحدة الأمريكية بتعريفها أنها "تتضمن العديد من الأفعال والممارسات القانونية وغير القانونية التي تقوم بها الإدارة بهدف التأثير على الأرباح التي تحققها الشركة" (الشريف، ٢٠١٣).

- وترى دراسة (Kamel, 2010) أن الإدارة تقوم بممارسة أنشطة إدارة الأرباح لتحقيق ما يلي:
- أ- تحسين وضع الشركة للحصول على القروض المصرفية.
 - ب- تفادي الإعلان عن الخسائر والتقارير عن الأرباح.
 - ج- الحفاظ على أداء العام السابق من الأرباح وإستقرار الأرباح.
 - د- التخفيض من التهديدات التي تواجه أعمال الشركة.
 - هـ- تخفيض ضرائب الدخل
 - و- تلبية توقعات المحللين الماليين.
 - ز- تخفيض التعويضات.

٢/٣: المداخل والأساليب المستخدمة من قبل الإدارة لممارسة إدارة الأرباح.

يمكن ممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام العديد من المداخل والأساليب للتأثير على رقم الربح للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه. وبصفة عامة، يمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين، أولهما، إدارة الأرباح الحقيقية، وتتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية بهدف التأثير المتعمد على رقم الربح. وثانيهما، إدارة الاستحقاقات، وتعني استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بهدف إخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. وبناء على ذلك، يمكن أن تتم إدارة الأرباح من خلال مداخلين هما: إدارة الأرباح بوسائل محاسبية" المدخل المحاسبي، وإدارة الأرباح من خلال استخدام متغيرات حقيقية "المدخل الحقيقي (محمود، ٢٠١٠، ص ٣٧)، وسوف يتناول الباحثون هذا المدخل بشئ من التفصيل.

١/٢/٣ المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح:

وفقاً لهذا المدخل تتم عملية إدارة الأرباح من خلال التركيز على استخدام السياسات المحاسبية، وذلك من خلال اختيار السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من قياس وتبويب وتقدير بهدف التأثير على النتائج المالية، حيث يكون متاحاً لإدارة الشركة مرونة الاختيار من بين البدائل المحاسبية واللجوء إلى التقديرات الشخصية. وتتعدد مداخل الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية حيث تتم إدارة الأرباح باستخدام العديد من الوسائل (محمد، ٢٠١٢، ص ١٦).

٢/٢/٣ المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح:

بدأ الإهتمام المتزايد للدراسات بموضوع إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع نشر نتائج دراسة (Roychowdhury, 2006) والتي تعتبر من الدراسات الأولى في استخدام الأنشطة الحقيقية للشركة في التأثير المتعمد علي المعلومات المحاسبية المنشورة لأصحاب المصالح، وقدمت أدلة علي قيام المديرين باتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حقيقية من شأنها التأثير أو التلاعب بأرباح الشركة.

وأظهرت دراسات كل من (حماد، ٢٠١٧؛ عبدالوهاب وأخرون، ٢٠١٧) الاسباب التي ساعدت علي تنامي وانتشار مدخل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على مدخل إدارة الأرباح بالاستحقاقات فيما يلي:

١. يتم إكتشاف إدارة الأرباح بالاستحقاقات من خلال التدقيق وإجراءات المراجعة بواسطة المراجع بينما الأنشطة الحقيقية يتم الرقابة عليها والتحكم فيها من خلال المديرين.
٢. زيادة المخاطر المصاحبة لإستخدام الممارسات المحاسبية مما قد يعرض الشركة لتساؤلات من الجهات الرقابية، وتعرض الشركة لمخاطر قانونية تؤثر علي سمعتها ونصيبها السوقي.
٣. صدور بعض التشريعات والقوانين الدولية بعد سلسلة فضائح الشركات مثل قانون SOX 2002 بالولايات المتحدة الامريكية، وتشديد المعايير والإجراءات المحاسبية للحد من تصرفات الإدارة للتلاعب بالأرباح.
٤. إختلاف المدي الزمني لإستخدام أساليب إدارة الأرباح حيث يتم إستخدام أسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات في نهاية الفترة المالية أي خلال مدي زمني محدود، مما يصعب مقابلة كل توقعات المحللين أو صعوبة تحقيق أهداف إدارية معينة، بينما هناك فترة زمنية طوال الفترة المحاسبية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما يمكن من مقابلة النتائج المتوقعة.
٥. الإتجاه لخفض درجة المرونة في التعامل مع الطرق والأساليب المحاسبية.
٦. تساعد إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية تستطيع معها الشركة سداد الإلتزامات عليه.

وأشارت دراسة (Cohen, 2015) أن إستخدام المديرين لأسلوب إدارة الارباح بالانشطة الحقيقية قد تزايد بصورة أكثر بعد صدور قانون أوكسلي بينما كانت تزيد ممارسات الإدارة للتلاعب في الارباح بالاستحقاقات قبل صدور القانون، حيث إن الشركات التي تم الكشف فيها عن التلاعب في الارباح والتي تسببت في نتائج سيئة لأصحاب المصالح كانت أغلبها نتيجة قيام المديرين بإدارة الارباح بالإستحقاقات، وتتضمن أنشطة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية محاولة الإدارة تغيير الارباح (التلاعب من خلال تضخيم الربح) من خلال إتخاذ قرارات بشأن توقيت وحجم الأنشطة التجارية الاساسية مثل: زيادة المبيعات وتخفيض النفقات والإنتاج الزائد (Xu, 2006).

وتشير دراسة (حماد، ٢٠١٧) إلي وجود فلسفتين لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هما:

الفلسفة الاولى: تمثل إدارة الارباح بالانشطة الحقيقية سلوك إداري إنتهازي من خلال قيام المديرين بإتخاذ قرارات ترتبط بالانشطة الحقيقية وتبرير الاداء الإقتصادي لتلبية توقعات المحللين وتجنب الخسائر أو تحقيق مكاسب شخصية.

الفلسفة الثانية: تمثل إدارة الارباح بالانشطة الحقيقية إستجابة وتكيف المديرين مع الظروف الإقتصادية المضادة (المعاكسة) التي تتعرض لها الشركة، حيث يتعامل المديرين معها عن طريق إتخاذ قرارات مؤثرة بشكل مؤقت ولفترات معينة علي الأنشطة الحقيقية بالشركة للحفاظ علي إستقرار الاداء المالي،

باعتبار ذلك جزء من مسؤولياتهم وتقييم كفاءة المديرين في التعامل مع المشكلات التي تواجه الإدارة طبقاً للإمكانيات المتاحة.

ويرى الباحثون أن الإدارة تلجأ لممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية لعدة أسباب منها المحافظة علي الوضع المالي للشركة وتلبية توقعات المحللين وأصحاب المصالح لتعزيز سمعة الشركة من خلال قرارات يتخذها المديرين أثناء الفترة المالية لتعديل نتيجة النشاط والتأثير علي التدفقات التشغيلية للشركة لتحسين الوضع المالي.

ومن هنا يمكن للإدارة إحداث تأثيرات متعمدة على رقم الربح المفصح عنه من خلال التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء أكانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار. ويعني ذلك، إمكانية تأجيل عمليات مالية لسنة تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي القيام بها في سنة تالية، ومثال ذلك، تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار، أو تأجيل أو تقديم نفقات معينة مثل نفقات الصيانة والإصلاح، والبحوث والتطوير، والإعلان وغيرها من النفقات الاختيارية التي قد لا تؤثر جوهرياً على النشاط الجاري للشركة (فرج، ٢٠١٣، ص ٢٧).

ويتم هذا النوع من إدارة الأرباح من خلال إعادة هيكلة العمليات باستخدام الأساليب التالية (الدويري، ٢٠١٢، ص ص ٦٦٩ - ٦٧٠):

أ- **إدارة المبيعات**، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات مثل تعجيل توقيت المبيعات بتسريعها وذلك بنقل مبيعات الفترة التالية إلى الفترة الحالية وهو ما يعرف بتوليد مبيعات السحب للأمام Pull Forwards ويتم ذلك من خلال منح العملاء خصومات على الأسعار وزيادة فترة الائتمان الممنوحة لهم لتحفيزهم على الشراء قبل الفترة المعتدة بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية.

ب- **إدارة النفقات الاختيارية**، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح عن طريق زيادة أو تخفيض أو إيقاف بعض النفقات الاختيارية مثل نفقات البحوث والتطوير والتدريب ونفقات الإعلان والصيانة وتأخير المشروعات.

ج- **إدارة الإنتاج**، حيث يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح من خلال إنتاج كميات أكبر من الكميات المعتادة بهدف تخفيض النفقات الثابتة وذلك بتحميلها على الإنتاج كما يؤدي زيادة الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الحالية إلى زيادة مخزون آخر المدة ومن ثم انخفاض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة أرباح الفترة الحالية.

د- **هيكلة توقيتات عمليات بيع الأصول والاستثمارات** بأرباح دفترية في السنوات التي تنخفض فيها الأرباح وبخسائر دفترية في السنوات التي ترتفع فيها الأرباح.

ه- **هيكلة عقود التأجير (تمويلي/ تشغيلي)** لتسمح للمؤجر أن يستخدم المعالجة الرأسمالية للتأجير والاعتراف بالهامش الإجمالي كإيراد إيجار.

ومما سبق يرى الباحثون أن أساليب ومداخل ممارسات إدارة الأرباح تتعدد من منشأة إلى أخرى وتختلف طبقاً لاختلاف حجم وطبيعة المنشأة وحصتها في السوق، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومدى مساهمة الإدارة في ملكية المنشأة، فضلاً عن مدى استقرار الدخل واعتقاد الإدارة بمدى ملاءمته مع توقعات مستخدمي القوائم المالية بغرض تحسين صورة الأداء وإتباع الأساليب والأدوات المختلفة التي تعمل على تطوير وتعديل مستوى الدخل من فترة إلى أخرى.

٣/٣ دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات:

إن ممارسة إدارة الأرباح يكمن وراءها العديد من الدوافع والأهداف التي تسعى لتحقيقها الإدارة. وتتوقف هذه الدوافع على طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة وبين الأطراف الأخرى الذين تربطهم مجموعة من المصالح. ويتوفر لدى الإدارة بحكم طبيعة عملها معلومات لا تتوفر لدى من هم خارج الشركة مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين المستفيدين. فعدم تماثل المعلومات بين المدراء وأصحاب المصالح يعد شرط ضروري لممارسة الشركة لإدارة الأرباح (راضي، ٢٠١٣).

وقد اختلفت تبويبات دوافع إدارة الأرباح فالبعض قسمها دوافع سلوكية ودوافع معتمدة على سوق رأس المال، والبعض الآخر قسمها لدوافع تنظيمية وتعاقدية ودوافع رأس المال. ومهما يكن تقسيم الدوافع فهي جميعاً تندرج تحت دافعين رئيسيين، الأول دافع الكفاءة، والذي يهدف إلى ضمان بقاء الشركة واستمرارها وتحقيق العائد لها، والثاني الدافع الانتهازي، والذي يهدف إلى تحقيق منافع شخصية تخص الإدارة (الفداوي، ٢٠١٥، ص ٦٢). ويمكن تقسيم دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح بالشكل التالي:

١/٣/٣: دوافع تنظيمية:

قد تؤدي الاعتبارات التنظيمية أو القانونية إلى قيام بعض الشركات بإدارة الأرباح بهدف تجنب مخالفة القوانين أو اللوائح أو القواعد المنظمة للصناعة. وكما أنه كلما زادت احتمالات تعرض الشركة للضغوط الخارجية وتدخلات من قبل الحكومة كلما أدى ذلك إلى لجوء إدارة الشركات إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية (فريجات، ٢٠١٤، ص ١٣٠) ومن أمثلة الدوافع التنظيمية هي كالتالي:

- أ- تفادي شطب قيد الشركة من البورصة.
- ب- تحقيق وفورات ضريبية.

٢/٣/٣: دوافع تعاقدية:

وتتضمن هذه الدوافع إدارة الأرباح بهدف تجنب انتهاك اتفاقيات القروض التي تم الاتفاق عليها في ضوء الأرقام المحاسبية مثل عدد مرات تغطية الفوائد ونسبة الدائنين إلى حقوق الملكية. حيث إن البيانات المحاسبية تستخدم في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، ولذلك تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للموامة بين مصالح الإدارة وبين أصحاب المصالح الأخرى (الدويري، ٢٠١٢، ص ٦٧٣). ومن الأمثلة للدوافع التعاقدية هي:

- أ- تعظيم الحوافز الإدارية
- ب- تفادي انتهاك شروط عقود المديونية
- ج- تجنب التكاليف السياسية

٣/٣/٣: دوافع سوق رأس المال:

تتمثل في الضغوط التي تمارس على الإدارة للحفاظ على مستويات معينة من توزيعات الأرباح، من خلال الأداء المتعسف حيث إن ارتباط الأداء السلبي المتعسف يتمثل بتحسين مصطنع لنتائج الأداء، ويرتبط الأداء السلبي المتعسف بتسوية التقلبات في الدخل، وكذلك الارتباط بتحقيق مستويات نمو مرتفعة أمام المستثمرين والتحايل لتحقيق تلك المستويات، ومحاولة التخلص من بعض حملة الأسهم عن طريق الرفع المصطنع لسعر السهم لإغرائهم ببيع أسهمهم (خطاب، ٢٠١٣، ص ٣١٦-٣١٧). ومن دوافع رأس المال الآتي:

- أ- الإصدار الأولي للأسهم.
- ب- مقابلة تنبؤات المحللين الماليين.
- ج- مشاركة الإدارة في أسهم الشركة.

ومما سبق يرى الباحثون أن دوافع ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات الهدف منها يكون إما لزيادة مستوى الأرباح أو تخفيضها أو المحافظة على استقرارها، فمن الدوافع التي تدفع الإدارة لزيادة الأرباح هي الحوافز الإدارية والتي تعود بالنفع على الإدارة وتشمل المكافآت والأمان الوظيفي ومنح حقوق شراء الأسهم، وكذلك الحفاظ على عقود المديونية، ومقابلة تنبؤات المحللين الماليين. أما فيما يتعلق بدوافع الإدارة من أجل تخفيض الأرباح فتشمل: تجنب التكاليف السياسية، وتحقيق وفورات ضريبية. أما بخصوص الحفاظ على مستوى معين من الأرباح فيحدث عند تولي مجلس إدارة جديد المسؤولية بالشركة.

٤/٣ الآثار المترتبة على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية:

توضح دراسة (حميدات، ٢٠٠٤) الآثار المترتبة على ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية التي تقع في ثلاثة مستويات هي:

- ١- مستوي الإدارة: حيث تعتبر الإدارة طرف لها مصالح مالية في الشركة، ويمكن لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية أن تؤثر على شهرة الإدارة وعلى نظام الحوافز الإدارية وقيمة الأسهم التي تمتلكها في رأس المال.
- ٢- مستوي المساهمين والمستهتمين: حيث إن السياسات المحاسبية المعدلة تؤثر على المعلومات المحاسبية، التي يستخدمها المساهمين لإتخاذ قرارات شراء أو الاحتفاظ بالأسهم نتيجة لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على سعر الأسهم بالبورصة وتأثيرها على قرارات الإقتراض وشروط التعاقد.
- ٣- المستوي الإقتصادي: يؤثر على توزيع الثروة على مساهمي الشركات من خلال سياسات توزيع الأرباح المرتبطة بصافي الربح والتدفقات النقدية، وعلى صعوبة الإعتداع على المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية في إتخاذ القرارات.

٥/٣ العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة علي عملية إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والتي عرضتها دراسات (Osama, 2008، Hamed, 2016، Visvanathan, 2008، Zang, 2012، عفيفي، ٢٠١٧، محمد، ٢٠١٨) ويمكن توضيحها كما يلي:-

١. فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه:

إن طول فترة بقاء المدير التنفيذي في المنصب تجعله أكثر معرفة وقوة وقدرة على إتخاذ قرارات تتعلق بالأنشطة الحقيقية، لقدرتة علي الحصول علي المعلومات عن العمليات المالية المؤثرة وزيادة القدرة علي الرقابة عن العمليات والإجراءات ، وبناء علاقات قوية مع الاعضاء والموظفين من خلال المصالح المشتركة وتحديد المكافآت والحوافز التي تعتمد علي الأرباح.

٢. إزدواجية دور المدير التنفيذي:

فالمدير التنفيذي يكون له القدرة علي السيطرة علي المجلس لتركيز السلطة والإرتباط بين إدارة أعمال الشركة والرقابة عليها والقدرة علي توجيه قرارات الأعمال لإتجاهات محددة والإستفادة منها للتلاعب في الأرباح.

٣. إستقلالية مجلس الإدارة:

يعتبر هيكل وإلتزامات مجلس الإدارة من الحلول الهامة لمعالجة مشكلة الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الرقابة علي الاعمال والقدرة علي إتخاذ القرارات ومتابعته، فعدم إستقلال مجلس الإدارة تجعل مراقبة أعمال الإدارة ضعيفة لحد كبير وقد تكون هناك من المصالح ما يربط بين المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة مما يؤثر علي بعض القرارات المرتبطة بالأرباح.

٤. حجم مجلس الإدارة:

حيث تكون مجالس الإدارة صغيرة الحجم أكثر فعالية في مواجهة رغبات المديرين لمعالجة الأرباح والعمل علي تحسين قيمة الشركة، بينما مجالس الإدارات الكبيرة تسعى إلي مساعدة الإدارة في توفير الإمكانات التي تسهل الأداء وتوفر الخبرات والمهارات مما يشير إلى ان كبر حجم مجلس الإدارة يؤثر علي القيام بممارسة أنشطة إدارة الأرباح.

٥. حقوق ملكية المساهمين:

يمثل الدور الرئيسي الذي يؤديه حملة الاسهم الكبار في مراقبة أعمال الإدارة وتخفيض إختيارات الإدارة في التلاعب، حيث ان حامل الاسهم الصغير يكون لديه حافز قليل لمراقبة أعمال الإدارة، ويمكن القول أن وجود أعضاء مسيطرين من خلال الأسهم يؤدي إلي الإستئثار بالمنافع علي حساب حقوق الاقلية مما قد يؤثر علي الحصول علي تدفقات نقدية في صورة توزيعات علي الأسهم، وقد يؤثر الأعضاء المسيطرين علي القرارات من خلال تعيين مديرين ذوي ثقة وترابطهم علاقات ومصالح للتأثير علي أرباح الشركة.

٦. الملكية الإدارية:

تظهر عندما يمتلك المديرين حقوق ملكية عالية لديهم قوة تصويت كبيرة وبالتالي السعي لتعظيم الأرباح للشركة، وتخفيض الملكية الإدارية من مشاكل الفصل بين الملكية والإدارة لذلك فإن وجود ملاك

كبار مسيطرين علي هيكل الملكية يجعل لهم القدرة علي توجيه القرارات الخاصة بالشركة، وتؤثر علي حجم الأرباح من خلال التدخل في قرارات ترتبط بأعمال الشركة وتقارب المصالح بين أصحاب الملكية المسيطرين والمديرين التنفيذيين.

٧. الموقف التنافسي للشركة:

يؤثر الموقف التنافسي والصحة المالية للشركة والتدقيق علي أعمال الشركة من المؤسسات الأخرى علي إختيار أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، من خلال الإعتماد علي المفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة لمعالجة الأرباح من خلال تعجيل وزيادة قيمة المبيعات أو تخفيض النفقات الإختيارية وزيادة الإنتاج حيث يرتبط التلاعب بالأرباح بزيادة الإيرادات أو خفض النفقات.

٨. طبيعة مجال نشاط الشركة:

يرتبط أسلوب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بطبيعة نشاط الشركة حيث تزيد الشركات الصناعية المنتجة من خفض التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة بزيادة كمية الإنتاج عن المستويات العادية، بينما قد تتبع شركات الادوية تخفيض نفقات أنشطة البحوث والتطوير لخفض النفقات والتأثير علي الأرباح والشركات التجارية، والمنتجة لسلع إستهلاكية لزيادة المبيعات والتركيز علي إعطاء خصومات علي الاسعار أو الكميات المباعة.

٩. ربحية الشركة:

ترتبط ربحية الشركة بتفويض الإدارة وتوفير موارد وإستغلال إمكانيات الشركة بتحقيق عائد مناسب تلبية لمتطلبات اصحاب الملكية والحكم على كفاءة قرارات الإدارة، ويعتبر الربح مقياس للأداء الإقتصادي والكفاية وتسعي الإدارة لتضخيم الأرباح للحكم على كفاءتها وتحقيق الأهداف المطلوبة، فلا يمكن الإعتماد علي رقم صافي ربح ضعيف لممارسة أنشطة إدارة الأرباح كما يؤثر صافي الربح علي سعر السهم وجذب مستثمرين جدد والحفاظ علي المستثمرين الحاليين.

١٠. حجم الشركة:

يتوافر لدي الشركات الكبيرة الإمكانيات الفنية والإدارية عن مثيلاتها من الشركات الصغيرة مما يساعدها علي تحقيق مزايا تنافسية والرقابة علي بنود التكاليف، التي قد تمثل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف لمحاولة تخفيضها والتأثير علي الأرباح وزيادة قيمة الشركة، لذلك تحاول الشركات الكبيرة تضخيم الأرباح ومقابلة لإحتياجات أصحاب الملكية ويمكن أن يؤثر حجم الشركة علي القيام بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١١. خصائص وحجم وإستقلالية لجنة المراجعة:

يكون لتوافر الخبرات المحاسبية لدي أعضاء لجنة المراجعة أثر في الرقابة علي القرارات المالية للمديرين، ويؤثر قلة حجم وإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة في الرقابة علي أنشطة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

١٢. حجم الديون:

تعتبر العلاقة بين قيمة الديون إلى قيمة أصول الشركة أحد العلاقات الهامة التي لها تأثير على ممارسة أنشطة تضخيم الأرباح، من خلال توفير أساس يعتمد عليه أصحاب الديون في سداد الإلتزامات والإلتزام بشروط التعاقد، والمساعدة على الحصول على قروض جديدة ونشير إرتفاع نسبة الرافعة المالية إلى زيادة إحتماية القيام بأنشطة إدارة الأرباح.

٦/٣- مفهوم وآثار تكلفة الأموال المقترضة

١/٦/٣ - مفهوم تكلفة الأموال المقترضة

يكتسب مفهوم تكلفة رأس المال أهمية كبيرة في الأدب المحاسبي والممارسة العملية باعتباره من العناصر الرئيسية لنجاح أي شركة واستمرارها في السوق في ظل التطورات السريعة في بيئة الأعمال، ويضم هيكل التمويل مصادر داخلية مثل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ومصادر خارجية تعتمد على الديون والقروض طويلة الأجل.

ولقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ تكلفة الاقتراض بأنها "الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال"، ويقصد بالتكاليف الأخرى استهلاك الخصم أو العلاوة الخاصة بالاقتراض وأي رسوم أخرى وكذلك فروق العملة عند الاقتراض بالعملة الأجنبية، وقد أتاح المعيار تحميل تكلفة الاقتراض على الفترة المالية التي حدثت فيها التكلفة، أو رسمتها إذا ارتبطت بحيازة أو إنشاء الأصول.

ولقد عرف بعض الباحثين تكلفة الاقتراض على أنها معدل العائد الواجب اكتسابه على الاستثمارات الممولة بالقروض بحيث لا تتأثر المكاسب المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية (المدبولى، ٢٠١٦، ص ٨١٤). وعرفها آخرون على أنها معدل الفائدة الفعلي الذي تكون فيه القيمة الحالية لأصل القرض والفوائد مساوية للمبلغ الصافي الذي يستلم من الشركة (Sengupta, 2004 ; Pitman and Fortin, 1998). بينما يرى (Gray, et. Al., 2009) أن تكلفة الاقتراض طويل الأجل هي معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه المنشأة المقترضة بعد تعديله بمقدار الوفورات الضريبية. وأن تكلفة الديون على الشركة هي عبارة عن معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين للقبول بإقراض الشركة، وتقاس تكلفة الدين بمعدل الخصم الذي يحقق المساواة بين حصيلة الأموال التي تم الحصول عليها بالاقتراض، والقيمة الحالية للفائدة المدفوعة ولدفعات تسديد المبلغ الأصلي المقترض. وعرف آخرون تكلفة الديون بأنها تحديد معدل الفائدة المطلوب في الأسواق المالية مقابل الاقتراض طويل الأجل مثل القروض من البنوك وغيرها والتي تعد من الديون غير المتداولة بالبورصة، أو إصدار قرض السندات Bonds وهو من الديون القابلة للتداول (سعد الدين، ٢٠١٤).

بينما استخدمت دراسة (Ahmed et al., 2002) معدل فائدة الاقتراض المحدد من قبل مؤسسة P&Standard and Poor's العالمية كبديل لتقييم تكلفة الديون، حيث يوجد علاقة بين المدفوعات النهائية للالتزام الدين والفوائد مع المعدلات المنشورة من قبل هذه المؤسسة. وقامت بعض الدراسات السابقة بقياس تكلفة الديون كمتوسط معدل الفوائد المدفوعة منسوبة إلى الالتزامات طويلة الأجل (Zhang, 2008; Beatty et al., 2008; Chan and Hsu, 2013).

وعادة ما يعلن البنك المركزي عن سعر محدد للفائدة على الأموال المقترضة من البنوك، وكذلك الديون طويلة الأجل الخاصة بالدائنين، كما يمكن قياسها بمعلومية تكلفة الديون المتداولة ذات المخاطر المماثلة (Lumby and Jones, 2003) باعتبار أن الأوراق المالية المتشابهة من حيث المخاطر تدر عوائد مماثلة.

٢/٦/٣- مكونات تكلفة الاقتراض

أوضح المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٢٣ في الفقرة الخامسة، أن تكاليف الاقتراض يمكن أن تشمل على ما يلي:

- الفوائد على السحب على المكشوف وعلى الاقتراض القصير والطويل الأجل.
- إطفاء الخصم والعلاوات المتعلقة بالاقتراض.
- إطفاء أو تخفيض التكاليف الإضافية المتعلقة بترتيبات الاقتراض.
- نفقات التمويل المتصلة بالتأجير التمويلي والمعترف بها حسب المعيار المحاسبي السابع عشر والخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار.
- فروق العملة الناشئة من إقتراض العملة الأجنبية في الحدود التي تعتبر تعديلات لنفقات الفائدة.

٣/٦/٣- أثر تكلفة الأموال المقترضة على المنشأة

تتجه بعض منشآت الأعمال الي التمويل عن طريق الاستدانة، وذلك لما تحققه من وفورات ضريبية، حيث ان الاستدانة لها أثر ايجابي علي قيمة المنشأة عن طريق الرافعة المالية الموجبة حيث ترتفع القيمة السوقية بقدر ما تحققه من وفورات ضريبية، وهذا ما أكدته بعض الدراسات من أن الشركات تلجأ الي التمويل بالاستدانة لزيادة قيمة المنشأة بسبب الوفر الضريبي للفوائد، حيث إن الفوائد تدرج تحت بند المصروفات مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة وبالتالي تدفع المنشأة ضرائب أقل عما اذا لم توجد هذه الفوائد. وأكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين مستوى الديون وبين مقدار الوفورات الضريبية المستحقة على الشركه وهو ما يعرف بالميزة الضريبية للاقتراض (عبد الغني، ٢٠٠٨). ويعتبر الوفر الضريبي مساهمة من الحكومة في تحمل أعباء الاقتراض وبذلك يصبح العبء الحقيقي للاقتراض بعد الضرائب أقل بسبب هذه الميزة الضريبية. كذلك، يري بعض الباحثين أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة حقوق الملكية وذلك بسبب أن المخاطر التي يتعرض لها الدائنين أقل من المخاطر التي يتعرض لها الملاك. وان تكلفة الأموال الكلية تنخفض مع زيادة نسبة الاستدانة. وبالتالي فان زيادة نسبة الاقتراض تؤدي الي انخفاض التكلفة الكلية للاموال، وهو ما سيؤدي الي تعظيم قيمة المنشأة (عبد الغني، ٢٠٠٨).

ولكن قد تواجه هذه المنشآت الاقتصادية التي تمول جزء من أصولها عن طريق الاقتراض مخاطر الإفلاس في حالة التأخر في دفع فوائد القروض عند تواريخ استحقاقها. مما يجعل الدائنون يطالبون بإشهار إفلاسها. في حقيقة الأمر أن التمويل بالدين ينطوي على تخفيض تكلفة الأموال حتي تصل إلى حد معين. فهناك نسبة اقتراض مثالية تظل خلالها تكلفة الاقتراض ثابتة حتي حد معين من الاقتراض فتتخفض عندها تكلفة الأموال الي أدنى حد ممكن ثم تبدأ بعد ذلك تكلفة الاقتراض في الارتفاع تدريجياً. حيث يرتفع معدل الفائدة التي يطلبها المقرضون - كشرط من شروط الدين - مع الزيادة في حجم المخاطر التي يتعرضون لها. ثم تبدأ بعد ذلك مخاطر الإفلاس في الإزدياد التي يصاحبها تكاليف الإفلاس والتي تشمل الخسائر أو انخفاض الأرباح بسبب تدهور الأداء وانخفاض قيمة الأصول نتيجة تدهور قيمتها السوقية كما تشمل أيضا كافة التكاليف القانونية والإدارية الناجمة عن إشهار الشركة للإفلاس (المديولي، ٢٠١٦، ص. ٨١٩).

٧/٣- تسعير الديون المصرفية والعوامل المؤثرة بها:

تنشأ تكاليف وكالة الدين (Agency cost of debt) بسبب التنازع بين المساهمين والمقرضين والذي يحدث أساساً في عمليات استبدال الأصول بعد التمويل عن طريق الدين لذلك يلجأ المقرضين لحماية أنفسهم من خلال ثلاثة طرق وهي: فرض الرقابة، اتفاقيات الدين، تكلفة الدين (Pae, 2008, p. 3).

ومن هنا نشأت الحاجة إلي الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض وذلك لأن المقرضين يسعون لحماية أنفسهم من انتهازية الإدارة والابتعاد عن المخاطر في حين أن الملاك يسعون إلي المشروعات المرتفعة المخاطر سعياً وراء الربح، ولكن وجود المحاسبة عن تكلفة الاقتراض تساعد في فرض الرقابة علي الديون ومن ثم يقلل من التنازع بين الطرفين ويخفض تكاليف الوكالة المتعلقة بالدين (Pae, 2008, p. 6).

واتفق (Pae, 2008, p. 6) مع دراسة (Ihov, 2000, p. 19) في هذا الرأي وأضاف إلى ذلك مقارنة بين الديون عن طريق الاقتراض من البنوك والديون عن طريق إصدار السندات، حيث إن كلا الأسلوبان يختلفان من حيث المقرضين والمتطلبات التنظيمية وأسس الاستحقاق وهيكلا السداد.

ويرجع الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة الاقتراض إلي طبيعة الشركات حيث إن الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائماً إلي الحصول علي معدلات ائتمانية حتي تتمكن من تخفيض التكلفة التمويلية لديها ولن يتحقق لها ذلك إلا بتحقيق نظام جيد للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض يمكن وكالات الترخيص الائتمانية من الاطلاع عليه (Reeb et al., 2001, p.41).

كما أشار (Kim & Lin, 2012, p. 329) إلي أن المحاسبة عن تكلفة الاقتراض تتأثر أيضاً بالتضخم، وهنا استطاع المعيار الدولي رقم ٢٣ أن يفصل في هذا الامر حيث أشار إلي أن تكلفة الاقتراض الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم لا يجب رسملتها.

ولا شك أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تسعير الديون المصرفية كما حددتها بعض الدراسات السابقة والتي يأخذها المقرضين في الحسبان عند إتخاذ قرار منح الإئتمان وتحديد مدى

- التعهدات الوقائية لضمان حفظ حقوقهم في إسترداد أموالهم بدون خسارة ويمكن توضيح هذه العوامل كما يلي (Hasan et al., 2012 & Zhang, 2008):
- 1- إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية والإستحقاقات، حيث انها تعمل على ضعف قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المقرضين والشركات المقترضة.
 - 2- حجم الشركة المقترضة، حيث ان الشركات الصغيرة تكون أكثر غموضاً من الناحية المعلوماتية، وأقل قدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي، وأكثر عرضة للحصول على شروط دين أكثر صرامة.
 - 3- بعض العوامل التي تعبر عن مخاطر التخلف عن السداد للشركة المقترضة وذلك بإستخدام بعض النسب مثل، نسبة الرافعة المالية للشركة (الرافعة المالية)، ونسبة تغطية الفائدة (IntCov)، ونسب التداول، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة تقلب الأرباح.
 - 4- حجم الأصول الملموسة لدى الشركة مقارنة بالأصول غير الملموسة، حيث يمكن بيع الأصول الملموسة بسهولة أكبر لاسترداد القرض في حالة التخلف عن السداد أكثر من الأصول غير الملموسة.
 - 5- فرص نمو الشركة، مفاضة بنسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية Market-to-book ratio وبالتالي فإن الشركات التي تتمتع بفرص نمو أكبر تكون أقل رغبة في التقييد بالعقود. كما تشير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، القيمة الإضافية على الأصول الدفترية التي يمكن لحاملي الديون الوصول إليها في حالة التخلف عن السداد. ومن هنا، ينبغي أن تفتقر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية الأعلى بشروط دين أقل.
 - 6- حجم القرض، حيث تتمتع القروض الأكبر بشروط أكثر ملاءمة بسبب تأثير وفورات الحجم في الإقراض والحوافز الأقوى للمقرضين للقيام بجهود أقل لبحث ومراقبة طالبي الإئتمان.
 - 7- الجهة مانحة القرض (قرض مؤسسي أو قرض مصرفي) حيث تعتبر قروض المؤسسات عموماً أكثر خطورة من القروض المصرفية، وبالتالي من المتوقع أن تتحمل شروط قروض أكثر صرامة.
 - 8- القروض الدوارة (المتجددة) Revolving loans، وهو قرض يتجدد تلقائياً وفقاً لاتفاق تعاقدية بين المصرف والعميل الذي غالباً ما يتمثل في شركة ما، حيث يوافق المصرف بموجبه على تقديم قروض حتى سقف معين ولفترة معينة عادةً ما تكون سنة أو أكثر، وعند قيام المقترض بسداد جزء من القرض يمكنه إقتراض مبلغ يساوي المبلغ المسدد مره ثانية بموجب شروط الاتفاق. وبالتالي فإن هذا النوع من القروض يتمتع بفرض شروط دين أقل صرامه من غيرها. والشكل الأكثر شيوعاً للديون المتجددة هو ديون بطاقات الائتمان، حيث يبدأ مُصدر البطاقة الائتمانية من خلال تقديم حد ائتمان للمقترض. طالما أن المقترض يفي بالتزاماته، فإن حد الائتمان متاح طالما أن الحساب نشط. مع تاريخ السداد المواتي، قد يزيد مبلغ الدين المتجدد.

٩- أجل إستحقاق القرض، حيث إن القروض ذات آجال الاستحقاق الأطول عرضة لمخاطر أعلى، وبالتالي يتم تحميلها معدلات فائدة أعلى.

١٠- الضمانات المقدمة من الجهة طالبة القرض، حيث انه كلما زادت الضمانات المقدمة كلما كانت شروط الدين أقل صرامة. ولكن هذه العلاقة غير مؤكده لأنها أحيانا ما تطلب الجهة مانحة القرض ضمانات أكثر كلما كان القرض أكثر خطورة.

٨/٣- العلاقة بين شروط عقود الدين والإدارة الحقيقية للأرباح

لا شك أن العلاقة بين تكلفة رأس المال وجودة المعلومات المفصح عنها للشركات التي تسعى لجذب المستثمرين والمقرضين للحصول على تمويل خارجي هي قضية حاسمة في المحاسبة وتمويل الشركات. وفي دراسة استقصائية هامه أجراها (Graham et al, 2005)، يقولون أن مديري الشركات يبذلون جهوداً لتمهيد الأرباح من أجل الحفاظ على إمكانية التنبؤ بالأرباح حتى في مواجهة التكلفة طويلة الأجل. تتمثل إحدى هذه التكاليف في زيادة تكلفة التمويل الخارجي. بينما يجادل (Easley and O'Hara., 2004) بأن "الشركات يمكنها التأثير على تكلفة رأس المال من خلال التأثير على دقة وكمية المعلومات المتاحة للمستثمرين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختيار الشركة لسياساتها المحاسبية، وكذلك من خلال سياسات الإفصاح عن الشركات الخاصة بها".

في حين تشير بعض الدراسات السابقة إلى أن المقرضين يأخذون في الاعتبار جودة المحاسبة عند تحديد شروط العقد وتسعير الديون، حيث يشير كلا من (Callen et al., 2016; Li, 2015) إلى أن المقرضون أكثر قلقاً بشأن مخاطر الجانب السلبي للمقترض أكثر من احتمالية الاتجاه الصعودي، لذلك، فإنهم يفضلون التقارير المالية المتحفظة، والتي تلزم المديرين بالتعرف على الأخبار السيئة في الوقت المناسب، وتسهل نقل حقوق التحكم في الوقت المناسب من خلال انتهاكات العهد عندما يتدهور أداء المقترض. وبالتالي يمكن القول أن الشركات التي تقدم تقارير أكثر تحفظاً قادرة على تأمين أسعار فائدة أقل، وبالتالي سعر دين أقل. كما يشير (Fang et al., 2016) إلى أن عقود الديون تتأثر أيضاً بإمكانية التنبؤ بأرباح المقترض، وقابلية مقارنة البيانات المالية، وقدرة الأرقام المحاسبية للمقترض على رصد تدهور جودة الائتمان في الوقت المناسب.

كذلك تشير دراسة (Costello and Wittenberg-Moerman, 2011, p. 98) إلى أن "المعلومات التي توفرها التقارير المالية مهمة بشكل خاص لأغراض التعاقد، وذلك عند وضع تعهدات الديون وشروط تسعير الأداء - والذي ينطوي على منح المقترضين خياراً لتخفيض أسعار الفائدة إذا تحسنت جودة الائتمان، ويمنح المقترضين خياراً لتلقي معدلات فائدة أعلى إذا تدهورت جودة الائتمان - وبالتالي فإن المقرضون يعتمدون بشكل أساسي على أرقام البيانات المالية".

كما يوضح (Bradley and Roberts, 2015) أنه من المرجح أن تشتمل القروض على "تعهدات وقائية" - جزء من عقد أو اتفاقية قرض تحد من بعض الإجراءات التي قد تتخذها الشركة خلال مدة القرض لحماية مصالح المقرض - عندما يكون المقترض صغيراً ومدعوماً بدرجة عالية وأن الشركة التي لديها ديون أقل طويلة الأجل وأصول ملموسة أقل وتدفقات نقدية أكثر تقلباً تختار القروض على

السندات العامة، كما أنها توضح أن قرار تضمين التعهدات في اتفاقية القرض وتحديد تسعير القرض يتم في وقت واحد. إذا اعتبر الدائنون أن الإبلاغ عن المرونة في البيانات المالية بمثابة عمل انتهازي للمديرين، عندئذٍ سيطلبون بتعويض إضافي لسداد الديون المستقبلية غير المؤكدة، وبالتالي تزيد تكلفة الدين.

تحجب إدارة الأرباح الأداء الحقيقي للشركة وتضعف فائدة الأرقام المحاسبية كأداة للتقييم والمراقبة. لذلك، من المرجح أن يسعى المقرضون إلى تحديد إشارات إدارة الأرباح. على سبيل المثال، يُظهر (Francis, et al., 2005) أن الشركات ذات جودة الاستحقاقات الأضعف ترتبط بارتفاع هوامش الفائدة، وأجال الاستحقاق الأقصر، واحتمال أعلى لترحيل متطلبات الضمان. وقد ركزت هذه الدراسة (Francis, et al., 2005) بشكل أساسي على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (AEM)، ومع ذلك، يمكن للمديرين التلاعب بالأرباح ليس فقط من خلال ممارسة السلطة التقديرية على الاستحقاقات ولكن أيضًا عن طريق تعديل توقيت وهيكله الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. وهي ما تسمى بالإدارة الحقيقية للأرباح (Pappas, et al., 2019).

وتعتبر الإدارة الحقيقية للأرباح نشاط انتهازي يزيد من مخاطر معلومات الشركة ومخاطرها الافتراضية، وزيادة عدم تماثل المعلومات بين المقرضين والمقرضين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة الحقيقية للأرباح تنطوي على التضحية بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة مقابل الأرباح الحالية المعلنة.

كما يشير (Roychowdhury, 2006) إلى أن استخدام خصومات الأسعار القوية لزيادة حجم المبيعات يمكن أن يدفع العملاء إلى توقع مثل هذه الخصومات في الفترات المستقبلية أيضًا، وبالتالي إذا تمت استعادة السعر الأصلي في المستقبل، فهناك خطر يتمثل في انخفاض حجم المبيعات إلى ما دون المستوى الأصلي، وإذا استمرت الخصومات السعرية، فسوف ينخفض هامش المبيعات. وكلتا الحالتين ستكون ضارة بالتدفقات النقدية طويلة الأجل. حيث ينتج عن الإنتاج الزائد تكاليف تخزين وصيانة أكبر للمخزون، وإذا أصبح المخزون قديم، يتعين على الشركات دفع مصاريف التخلص. كما يمكن أن يؤدي تقليل الاستثمارات في النفقات التقديرية إلى توفير التدفقات النقدية الخارجة الحالية، ولكن ربما يكون ذلك على حساب التدفقات النقدية الداخلة في المستقبل. على سبيل المثال، قد يؤدي التخلي عن مشاريع البحث والتطوير إلى إعاقة قدرة الشركة على إطلاق منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية في المستقبل، مما يتسبب في فقدانها لحصتها في السوق لصالح منافسيها. ويعتمد المقرضون على التدفقات النقدية المستقبلية للشركات لتحصيل مدفوعات الفائدة واسترداد رأس مالها. لذلك، يكون التأثير السلبي للإدارة الحقيقية للأرباح على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة مصدر قلق خاص للمقرضين، مما يعقد من شروط عقود الدين (Pappas, et al., 2019).

على عكس مقاييس الجودة المحاسبية الأخرى، يصعب اكتشاف أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح وبشكل خاص بالنسبة للأطراف الخارجية. يصعب على المقرضين تفسير ما إذا كانت الأنشطة الحقيقية للشركة المقترضة تعكس ترتيبات الأعمال أو الأسس الاقتصادية أو التلاعب بالأرباح (Bartov & Cohen, 2009; Cohen, Dey, & Lys, 2008).

ومع ذلك، بالمقارنة مع أصحاب المصلحة الآخرين، يمتلك المقرضون بعض المعلومات الخاصة حول المقرض، والتي تم اكتسابها من خلال تقييم الوضع الإئتماني للمقرض وخبراتهم السابقة في المراقبة على المقرض أو الشركات النظيرة للمقرض (Wight, Cooke, & Gray, 2009). قد تُمكن هذه المعلومات الخاصة المقرضين من الكشف عن أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح للمقرض وأخذ ذلك في الاعتبار عند التفاوض على شروط عقد القرض. إذا كان المقرضون قادرين على اكتشاف أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح، فمن المرجح أن يستجيبوا بشروط قرض أكثر صرامة. وذلك لأن الإدارة الحقيقية للأرباح لا تزيد فقط من مخاطر معلومات الشركة ولكن لها أيضاً تأثير حقيقي على مخاطر التخلف عن السداد، لأن أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح تضعف التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة طويلة الأجل (Cohen & Zarowin, 2010; Osma & Young, 2009).

ويرى كلاً من (Carrizosa and Ryan, 2017) أن الآليات التي يحصل من خلالها المقرضون على المعلومات الخاصة وأنواع المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التعهدات. تحدد نوعين من تعهدات إعداد التقارير المالية التي تلزم المقرضين بالإفصاح عن المعلومات الخاصة المتعلقة بالمحاسبة: (١) البيانات المالية المتوقعة للفترة المستقبلية و (٢) البيانات المالية التاريخية الأكثر تكراراً من ربع السنة (عادةً ما تكون شهرية) وغير متاحة للجمهور بعد، وقد وجدوا أن هذه التعهدات تعزز مراقبة وتعديل عقد القروض للمقرضين وتمكن المقرضين من التداول بناءً على هذه المعلومات.

ووفقاً لـ (Pappas, et al., 2019)، فإن جميع اتفاقيات القروض تتضمن شروطاً خاصة بها تُقضي بضرورة استيفاء المقرض لأي متطلبات معلومات معقولة (مالية وغير ذلك) للمقرضين. وتتضمن بعض المعلومات الخاصة الأكثر طلباً البيانات المالية الشهرية والبيانات المالية غير المدققة وتوقعات البيانات المالية والميزانيات للفترة المستقبلية وجداول المخزون ونسخ الفواتير وأوامر الشراء. بينما يحدد (Danos, et al., 1989) أن عملية فحص واستخدام المعلومات المحاسبية في قرارات الإقراض المصرفي تتكون من ثلاث مراحل: (أ) فحص المعلومات المتاحة للجمهور ؛ (ب) الاتصال الشخصي بالمقرض (بشكل عام في مكان العمل) لتفقد العمليات المادية ؛ و (ج) تحليل ائتماني مفصل بناءً على معلومات تاريخية ومحتملة إضافية تم الحصول عليها من المقرض. ومن هنا نجد أن المرحلة الثالثة يتم فيها فحص جودة البيانات المحاسبية المتاحة للجمهور باستخدام معلومات غير متاحة للجمهور، وبناءً على ذلك قد يحقق المقرضون فهمًا شاملاً لنظام تشغيل الشركة المقترضة واستراتيجية العمل. وبالتالي فإنها تتمكن من تشكيل حكمًا معقولاً على المستوى الطبيعي للتدفق النقدي للشركة من العمليات، والنفقات التقديرية، وتكاليف الإنتاج بناءً على مستوى المبيعات. وبالتالي يمكن اكتشاف أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح والتي تسبب انحراف هذه العناصر عن مستوياتها الطبيعية، وبالتالي يقوم المقرضون بتشديد عقود الدين (Pappas, et al., 2019).

تتوافق هذه الدراسة مع الأدبيات التي تدرس العلاقة بين جودة الأرباح وشروط عقود الديون. حيث تقترح فرضية ميثاق الدين للنظرية المحاسبية الإيجابية (Watts & Zimmerman, 1986, 1990) أن التعاقد على الديون يوفر للشركات المقترضة حافزاً لإدارة الأرباح من أجل تجنب انتهاكات العهد (الميثاق). تماشيًا مع هذه النظرية، يقدم كل من (Franz, HassabElnaby, and Lobo, 2014) ،

(Kim, Lisic, Myers, and Pevzner, 2011) دليلاً تجريبياً على أن الشركات القريبة من انتهاك ميثاق الديون أو في حالة تقصير فعلي تشارك في إدارة أرباح أكبر - لا سيما إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية - من الشركات البعيدة عن الانتهاك. ولكن دراستنا تبحث في الجانب العكسي لهذه العلاقة وهو تأثير الإدارة الحقيقية للأرباح من قبل الشركة المقترضة قبل التعاقد على الديون على شروط الدين.

٤- الدراسة الميدانية:

١/٤ - فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تعتمد الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

ويندرج تحت هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض البحثية الفرعية التالية في صورتها العدمية:

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية.

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية.

٢/٤ هدف الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال التعرف على آراء فئات عينة الدراسة حول بيان أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي للبحث من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- بيان أثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية.
- بيان أثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية.
- بيان أثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية.

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

في ضوء تحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على اسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختيار عينة الدراسة والمكونة من ٢٣٥ مفردة. وقام الباحثون بتوزيع عدد من قوائم الاستقصاء على مفردات العينة التي شملت بعض من الأكاديمين ومحلي الإنتمان ومراقبي الحسابات.

ولقد روعى عند اختيار عينة الدراسة الميدانية ان تكون مفرداتها من بين الاشخاص الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية، بالإضافة الى القدرة على فهم الاسئلة الواردة في قائمة الاستقصاء والاجابة عنها، والجدول التالي يوضح عدد استمارات الاستقصاء المرسله والمستلمة والخاضعة للتحليل الاحصائي.

جدول (١/٤): عدد استمارات الاستقصاء المرسله والمستلمة والخاضعة للتحليل الاحصائي

الاستمارات العدد	المرسله	المستلمة	المستبعدة	الخاضعة للتحليل الاحصائي
٢٥٠	٢٤٠	٥	٢٣٥	

٤/٤ خصائص عينة الدراسة:

بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فقد تم استخراج التكرارات و النسب المئوية وذلك بهدف التعرف على خصائص افراد عينة الدراسة وذلك كالآتي:

أولاً: بالنسبة للحالة الوظيفية

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للحالة الوظيفية وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢/٤): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية

الفئات	عضو هيئة تدريس		مدير مالي		مراقب حسابات		مستثمر أو محلل مالي		أخرى		الاجمالي
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
إجمالي	٣٥	%١٦,٧	٤٠	%١٩	٤٥	%٢١,٤	٢٨	%١٣,٣	٦٢	%٢٩,٥	٢٣٥

ثانياً: بالنسبة للمؤهل العلمي

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي وذلك كما يلي:

جدول (٣/٤): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

الفئات	بكالوريوس		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الاجمالي
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
إجمالي	٥٣	%٢٥,٢	٨١	%٣٨,٦	٤٨	%٢٢,٩	٢٨	%١٣,٣	٢٣٥

ثالثاً: بالنسبة للخبرة

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع افراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٤/٤): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

الفئات	أقل من ٥ سنوات		من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات		أكثر من ١٠ سنوات		الاجمالي
	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	
إجمالي	٢٥	%١١,٩	١٢٧	%٦٠,٥	٥٨	%٢٧,٦	٢٣٥

٥/٤ تصميم أداة البحث:

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على استمارة الاستقصاء كأحد أدوات جمع البيانات وقام بإعداد الأسئلة التي تكونت لديه بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث ولقد حاول الباحثون مراعاة الدقة قدر الامكان عند صياغة الاسئلة و ذلك من خلال الاتي:

- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع البحث.
- الحصول على معلومات عامة من افراد العينة تتعلق بالوظيفة والمؤهل العلمي.
- تم الاعتماد في تصميم قائمة الاستقصاء على مقياس ليكرت الخماسي.

٦/٤ اختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة:

تم إختبار ثبات وصدق المقاييس المستخدمة في الدراسة وذلك كما يلي:

١/٦/٤ التحقق من مستوى الثبات في المقاييس:

أولاً: قياس مستوى الثبات في العبارات الخاصة بإختبار الفرض الفرعي الأول.
الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالشركات الكويتية.
تم استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس درجة الثبات في المقياس وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٥/٤) نتائج مقياس ألفا كرومباخ لأسئلة الإستقصاء للفروض الثلاثة الفرعية

محاور قائمة الإستقصاء	عدد الفقرات	إختبار الصدق معامل الفا كرومباخ
المحور الأول	٩	٠,٨٤٧
المحور الثاني	٩	٠,٧٠٩
المحور الثالث	٩	٠,٧٦٤

يتضح من الجدول السابق ما يلي

- معامل ألفا كرومباخ للمحور الأول بلغ ٠,٨٤٧ وهو مستوى مقبول من الثبات ولم يتم استبعاد أي عبارته.
- معامل ألفا كرومباخ للمحور الثاني بلغ ٠,٧٠٩ وهو مستوى مقبول من الثبات ولم يتم استبعاد أي عبارته.
- معامل ألفا كرومباخ للمحور الثالث بلغ ٠,٧٦٤ وهو مستوى مقبول من الثبات ولم يتم استبعاد أي عبارته.

٨/٤ الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

لكي يقوم الباحثون باختبار فروض الدراسة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الاحصائية باستخدام حزمة البرامج الاحصائية (SPSS V. 23) ولكي نقوم بتحديد الأساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية فإن الامر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الاحصائي للمجتمع الذي سحبت منه العينة وقد اعتمد الباحثون على اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ويقوم اختيار كولمجروف سمرنوف على اختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ويتم اتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α) فاذا كانت قيمة (Sig) اكبر من قيمة (α) فان ذلك يعني قبول فرض العدم بان المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي و بالتالي يتم الاعتماد على الأساليب الاحصائية بالاختبارات المعلمية parametric tests اما اذا كانت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) اقل من قيمة مستوى المعنوية (α) دل ذلك على قبول الفرض البديل بان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية Non parametric tests ولقد قام الباحثون بتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٦/٤) نتائج اختبار كلموجروف سمرنوف

	Kolmogorov-Smirnov	Asymp. Sig. (2-tailed)
X11	0.313	.000
X12	0.315	.000
X13	0.303	.000
X14	0.305	.000
X15	0.294	.000
X16	0.290	.000
X17	0.273	.000
X18	0.275	.000
X19	0.303	.000
X21	0.226	.000
X22	0.257	.000
X23	0.267	.000
X24	0.288	.000
X25	0.260	.000
X26	0.289	.000
X27	0.261	.000
X28	0.260	.000
X29	0.265	.000
X31	0.286	.000
X32	0.259	.000
X33	0.305	.000
X34	0.294	.000

X35	0.290	.000
X36	0.273	.000
X37	0.275	.000
X38	0.303	.000
X39	0.226	.000

يتضح من جدول (٦/٤) السابق أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي وبالتالي سوف يعتمد الباحثون على استخدام إختبارات لا معلمية.

وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتأكد من صحة استخدام الأساليب الإحصائية للاختبارات اللامعلمية المناسبة لطبيعة البيانات، قام الباحثون بإختبار فروض الدراسة من خلال:

أولاً: عمل تحليل وصفي لكل فقرة من فقرات الاستقصاء:

وذلك لمعرفة التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك للوقوف على الاتجاه العام للاجابات وذلك لكل عبارة

ثانياً: اختبار chi – square:

وذلك لأنه من الاختبارات اللامعلمية التي تناسب بيانات هذه الدراسة. حيث يتم مقارنة قيمة كاً المحسوبة لكل استجابة من الاستجابات مع قيمة كاً الجدولية وذلك للتعرف علي الفروق بين الاستجابات، وعندما تكون قيمة كاً المحسوبه أكبر من قيمة كاً الجدولية فيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل.

٩/٤ اختبار فروض الدراسة و نتائج التحليل الاحصائي:

يتم تناول نتائج التحليل الاحصائي و اختبار صحة فروض الدراسة وذلك كما يلي:

١/٩/٤ نتائج اختبارات التحليل الاحصائي للفرض الفرعي الاول:

ينص الفرض الفرعي الاول للدراسة على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس إستجابات عينة الدراسة على الاسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالإضافة الى الاختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والموالات المتعلقة بقياس أثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧/٤) نتائج التحليل الوصفي للفرض الأول

رقم العبارة	الوسط	الانحراف المعياري	المنوال	الاتجاه العام
الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت				
X11	4.2468	.88599	5	موافق تماما
X12	4.2468	.86154	5	موافق تماما
X13	4.1319	.86457	4	موافق
X14	3.9617	1.12974	4	موافق
X15	4.0468	.98381	4	موافق
X16	3.9447	.90648	4	موافق
X17	4.0128	.96733	4	موافق
X18	4.0085	.90105	4	موافق
X19	3.9787	1.11496	4	موافق

يتضح من جدول (٧/٤) السابق أن التحليل المبني للمتوسطات يشير إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعي الأول والمتعلق بـ "أثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت" حيث نجد أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٤) وهو متوسط مرتفع.

ثانياً: اختبار χ^2 - square للفرض الأول:

جدول (٨/٤) نتائج اختبار كاي^٢ للأسئلة التي تختبر الفرض الأول

الاسئلة	درجات الحرية	χ^2 - square	مستوي المعنوية
X11	3	110.549 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X12	4	280.340 ^b	٠,٠٠٠ معنوية

الاسئلة	درجات الحرية	chi – square	مستوي المعنوية
			معنوية
X13	4	231.319 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠
X14	3	84.404 ^a	معنوية ٠,٠٠٠٠
X15	4	176.426 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠
X16	4	177.234 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠
X17	4	158.213 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠
X18	4	173.021 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠
X19	4	156.043 ^b	معنوية ٠,٠٠٠٠

يتضح من جدول (٨/٤) موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة باختبار الفرض الأول المتعلق بأثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت، كما أن قيمة chi-square عالية ومستوى المعنوية أقل من ٥٪ مما يجعل الباحثون يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

٢/٩/٤ نتائج اختبارات التحليل الاحصائي للفرض الفرعي الثاني:

ينص الفرض الفرعي الثاني للدراسة على انه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت". يتم اختبار ذلك الفرض من خلال قياس استجابات عينة الدراسة على الاسئلة الخاصة بهذا الجزء في استمارة الاستقصاء وذلك من خلال عمل دراسة استكشافية للبيانات بالاضافة الى الاختبارات الخاصة بالفروض وذلك على النحو التالي:

اولاً: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال المتعلقة بأثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت". وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٩/٤) التحليل الوصفي لعبارات الفرض الثاني

رقم العبارة	الوسط	الانحراف	المنوال	الاتجاه العام
-------------	-------	----------	---------	---------------

		المعياري		
الفرض الفرعي الثاني "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"				
X21	4.0085	.98272	4	موافق
X22	4.0638	.99151	4	موافق
X23	4.1319	.96722	4	موافق
X24	4.2043	.87265	5	موافق تماما
X25	4.0128	.91745	4	موافق
X26	4.3106	.73474	5	موافق تماما
X27	4.2894	.75199	5	موافق تماما
X28	4.1234	.93237	4	موافق
X29	4.2468	.80513	5	موافق تماما

يتضح من جدول (٩/٤) السابق أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"، حيث نجد أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٤) وهو متوسط مرتفع ويعني (موافق).

ثانياً: اختبار χ^2 - square للفرض الثاني:

جدول (١٠/٤) نتائج اختبار كايّ للأسئلة التي تختبر الفرض الثاني

الاسئلة	درجات الحرية	χ^2 - square	مستوي المعنوية
X21	4	130.128 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X22	4	155.404 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X23	4	177.362 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X24	4	231.660 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X25	4	158.894 ^a	٠,٠٠٠ معنوية
X26	4	310.723 ^a	٠,٠٠٠

الاسئلة	درجات الحرية	chi - square	مستوي المعنوية
			معنوية
X27	4	260.809 ^a	0,000 معنوية
X28	3	98.396 ^b	0,000 معنوية
X29	4	235.191 ^a	0,000 معنوية

يتضح من جدول (١٠/٤) موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة باختبار الفرض الثاني المتعلق بأثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت، كما أن قيمة chi-square عالية ومستوى المعنوية أقل من ٥٪ مما يجعل الباحثون يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت".

٣/٩/٤ نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرض الفرعي الثالث:

ينص الفرض الفرعي الثالث للدراسة على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت".

أولاً: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمنوال وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١/٤) التحليل الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الثالث

رقم العبارة	الوسط	الانحراف المعياري	المنوال	الاتجاه العام
الفرض الفرعي الثالث "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"				
X31	4.0766	.77521	4	موافق
X32	4.0809	.88546	4	موافق
X33	3.9617	1.12974	4	موافق
X34	4.0468	.98381	4	موافق
X35	3.9447	.90648	4	موافق
X36	4.0128	.96733	4	موافق

موافق	4	.90105	4.0085	X37
موافق	4	1.11496	3.9787	X38
موافق	4	.98272	4.0085	X39

يتضح من جدول (١١/٤) السابق أن التحليل المبدئي للمتوسطات يشير إلى أن هناك اتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على العبارات التي تختبر الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت"، حيث نجد أن المتوسط العام للعبارات بلغ (٤) وهو متوسط مرتفع ويعني (موافق).

ثانياً: اختبار χ^2 - square للفرض الفرعي الثالث:

جدول (١٢/٤) نتائج اختبار كاي للأسئلة التي تختبر الفرض الثالث

الاسئلة	درجات الحرية	χ^2 - square	مستوي المعنوية
X31	4	227.617 ^a	معنوية
X32	4	174.426 ^a	معنوية
X33	3	84.404 ^b	معنوية
X34	4	176.426 ^a	معنوية
X35	4	177.234 ^a	معنوية
X36	4	158.213 ^a	معنوية
X37	4	173.021 ^a	معنوية
X38	4	156.043 ^a	معنوية
X39	4	130.128 ^a	معنوية

يتضح من جدول (١٢/٤) موافقة معظم أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة باختبار الفرض الفرعي الثالث المتعلق بأثر إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت، كما أن قيمة χ^2 -square عالية ومستوى المعنوية أقل من ٥٪ مما يجعل الباحثون يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت".

٥- نتائج وتوصيات البحث:

١/٥ - نتائج البحث :

يمكن التحقق من صحة الفرض الرئيسي للبحث من خلال التحقق من مدى صحة الفروض الثلاثة الفرعية للبحث. حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي للفروض الثلاثة الفرعية إلى رفض الفروض العدمية وقبول الفروض البديلة، ومن ثم تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة المصرفيات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية بالكويت.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية بالكويت.

وبناءً عليه، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى رفض الفرض العدمي الرئيسي للبحث، القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت" وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية بالكويت".

٢/٥ توصيات البحث:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

١. زيادة وعي إدارات الشركات المساهمة الكويتية بمشاكل وآثار أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح، لما يترتب عليها من تعقيد في شروط تسعير الديون المصرفية.
٢. على الرغم من أهمية الديون كمصدر للتمويل لما تتسم به من انخفاض التكلفة والوفورات الضريبية، إلا أن ممارسة أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح قد تمحو هذه المزايا، لما قد يترتب عليها من تخفيض الحدود الإنتمانية وإرتفاع تكلفة الإقتراض.
٣. يجب على الجهات مانحة الإقتراض طلب كل المعلومات اللازمة من الشركات طالبة القروض لكي تتمكن من خلال تلك المعلومات من محاولة إكتشاف أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح لأنها تعتبر مؤشر على قدرة الشركات طالبة القروض على السداد في المستقبل.

٣/٥ مجالات البحوث المستقبلية المقترحة:

١. إعادة إجراء هذه الدراسة ولكن بالإعتماد على بيانات فعلية لتكون دراسة تطبيقية بدلا من الدراسة الميدانية.
٢. العلاقة بين أنشطة الإدارة الحقيقية للأرباح ونوع الرأي في تقرير المراجعة بوجود هيكل الملكية كمتغير معدل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الدويرى، صفوت مصطفى محمد، (٢٠١٢)، "أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع - ديسمبر، ص ص ٦٣٥-٧٤٤.
٢. الشريف، محمد الطيب على، (٢٠١٣)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
٣. الفخراي، خالد أحمد، (٢٠٠٢)، إنرون الإنهيار المالي والدروس المستفادة (الجزء الأول)، *مجلة المحاسب*، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد الرابع عشر، أبريل - يونيو.
٤. الفداوي، علياء عبدالبدیع محمد، (٢٠١٥)، "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٥. القشي، ظاهر شاهر، (٢٠٠٥)، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، *المجلة العربية للإدارة، المجلد السادس والعشرون*، العدد الثاني، ديسمبر (كانون الأول).
٦. المدبولي، داليا محمد خيرى (٢٠١٦)، "تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالديون: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة، المجلد ٢٠، العدد ٢، ص ص ٧٨٩-٨٥٦.
٧. المطيرى، عبيد سعيد، (٢٠٠٤)، "مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٨. حماد، مصطفى أحمد، (٢٠١٧)، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، أبريل، ص ص ٩-٦٢.
٩. حميدات، - عبدالناصر، (٢٠٠٤)، "قدرة معايير المحاسبة الدولية فى سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة و المساهمين فى إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، جامعة بنى سويف، العدد الثاني، ص ص ٣٧-٥٤.
١٠. خطاب، جمال سعد، (٢٠١٣)، "العلاقة التبادلية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقي لمنشأة الأعمال"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.
١١. راضي، طارق عبدالمنعم، (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لتحجيم ممارسات إدارة الربح: مدخل سلوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
١٢. زين الدين، سمية باسم صبحي محمد، (٢٠١٢)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مجلد ٣، العدد ١.

١٣. سعد الدين، إيمان محمد (٢٠١٤)، "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة جامعة بني سويف، ٣، ٢٩٩-٣٤٢.
١٤. عبد الغني، دادان (٢٠٠٨)، "قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل"، *مجلة الباحث*، (٦).
١٥. عبد الوهاب، يوسف وأبو خزانة، إيهاب وعرفات، إبراهيم، (٢٠١٧)، " دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح : دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ٢١٩-٢٥٧.
١٦. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠١٧)، أثر التحصين الإداري وإدارة الأرباح علي مكافئ مجلس الإدارة: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول - يناير، ص ص ٣٣٩-٤٤٢.
١٧. فرج، مروة أحمد سعيد، (٢٠١٣)، " أثر الالتزام الأخلاقي للمحاسب المالي على سلوك الإدارة في إدارة الأرباح في ضل الأزمة المالية العالمية"، *رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
١٨. فريحات، محمد أحمد جبر، (٢٠١٤)، " دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية، *المجلة العلمية*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد السابع والخمسون.
١٩. محمد، محمد جاسم (٢٠١٧)، " اثر مكونات ادارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al., 2005 على قيمة الشركة: تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد ١٤، العدد ١.
٢٠. محمد، أبو سالم، (٢٠١٨)، تأثير التحصين الإداري علي الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف= دراسة إختبارية علي الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٤١١-٤٦٧.
٢١. محمد، محمد محمد حبيبة، (٢٠١٢)، " العلاقة بين أسس وضع معايير المحاسبة المالية وإدارة الأرباح وأثرها على تكييف معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال المصرية، *رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة*، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
٢٢. محمد، هشام سعيد إبراهيم (٢٠١٩)، " أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص ص ٣٩٧-٤٨٣.
٢٣. محمود، محمد أحمد حنفي، (٢٠١٠)، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية- مع دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
٢٤. مطر، محمد (٢٠١٦)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني الأساليب والادوات والاستخدامات العملية*، الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
٢٥. معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣)، "تكاليف الإقتراض"، المعدل عام (١٩٩٣).

ثانيا المراجع الاجنبية

1. Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review*, 77(4), 867-890.
2. Bartov, E., & Cohen, D. A. (2009). The “Numbers Game” in the pre-and post-Sarbanes-Oxley eras. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 24(4), 505e534.
3. Beatty, A., Weber, J., & Yu, J. J. (2008). Conservatism and debt. *Journal of accounting and economics*, 45(2-3), 154-174.
4. Bradley, M., & Roberts, M. (2015). The structure and pricing of corporate debt covenants. *Quarterly Journal of Forestry*, 5, 1–37.
5. Callen, J. L., Chen, F., Dou, Y., & Xin, B. (2016). Accounting conservatism and performance covenants: A signaling approach. *Contemporary Accounting Research*, 33(3), 961e988.
6. Chan, A. L., & Hsu, A. W. H. (2013). Corporate pyramids, conservatism and cost of debt: Evidence from Taiwan. *The International Journal of Accounting*, 48(3), 390-413.
7. Chowdhury, A., Mollah, S. and Al Farooque, O., 2017, “Insider-trading discretionary accruals and information asymmetry”, **The British Accounting Review**, 32, pp.1-23.
8. Christiawan, Y. J. and Rahmiati, A. (2014). Earnings Management of Firms Reporting Long Term Debt: An Alternative Method, *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*, Vol. 16, No. 2, pp. 113-120.
9. Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. *Journal of Accounting and Economics*, 50(1), 2e19.
10. Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods. *The Accounting Review*, 83(3), 757e787.
11. Cohen, Daniel A., 2010, “Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings”, **Journal of Accounting and Economics**, 50, pp.2–19.

12. Costello, A., & Wittenberg-Moerman, R. (2011). The impact of financial reporting quality on debt contracting: Evidence from internal control weakness reports. *Journal of Accounting Research*, 49, 97–136.
13. Daniel A. Cohen, Aiyasha Dey, Thomas Z. Lys, (2004)" Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods", **Working Paper**.
14. Danos, P., Holt, D. L., & Imhoff, E. A., Jr. (1989). The use of accounting information in bank lending decisions. *Accounting, Organizations and Society*, 14(3), 235e246.
15. Dewi, N. P. S. P., & Wirama, D. G. (2019). Debt covenant slack, earnings management, and value relevance of accounting information. *International Research Journal of Management, IT and Social Sciences*, 6(4), 86-96.
16. Fang, X., Li, Y., Xin, B., & Zhang, W. (2016). Financial statement comparability and debt contracting: Evidence from the syndicated loan market. *Accounting Horizons*, 30(2), 277e303.
17. Fields, L.P., Gupta, M., & Wilkins, M.S. (2012). Refinancing pressure and earnings management: Evidence from changes in short-term debt and discretionary accruals. *SSRN Electronic Journal*. doi: 10.2139/ssrn.2069076.
18. Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., & Schipper, K. (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics*, 39(2), 295e327.
19. Franz, D. R., HassabElnaby, H. R., & Lobo, G. J. (2014). Impact of proximity to debt covenant violation on earnings management. *Rev Account Stud*, 19: 473–505.
20. Franz, D., R., Hassan R, Hassab Elnaby and Gerald J. Lobo, (2013), "Impact of Promimity to Debt Convenant Violation on Earnings Management", **Review of Accounting Studies**, Vol.18, No. 3, PP. 3, 7.
21. Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of accounting and economics*, 40(1-3), 3-73.
22. Gray, P., Koh, P. S., & Tong, Y. H. (2009). Accruals quality, information risk and cost of capital: Evidence from Australia. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(1-2), 51-72.

23. Hamed, Hassan Abd Elaal, 2016, "Earnings management constraints and incentives-An investigation of choice between accruals and real earning management", **International journal of Academic Research**, Vol.3, Issue- 9(1), pp.1-16.
24. Hasan, I., Park, J. C., & Wu, Q. (2012). The impact of earnings predictability on bank loan contracting. *Journal of Business Finance & Accounting*, 39(7e8), 1068e1101.
25. Healy, Paul M., and James M. Wahlen. (1999). "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting". *Accounting horizons*, 13.4.
26. Ihov, Vassil T. M, 2000, Pecking Order in The Sources of Corporate Borrowing: Evidence from New Debt Issues, **Unpublished doctoral dissertation**, Purdue University.
27. Kamel, Hany, 2010, "Assessing the perceptions of the quality of reported earnings in Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol.25, No.1, pp.32-52.
28. Kaya, C. T. and TÜREGÜN, N. (2017). Associations between Earnings Management Manipulation Types and Debt Contracts, Political Costs and Characteristics of Board of Directors, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 7, No.2, pp. 208–214.
29. Kim Dong Hyeon and Lin Shu Chin, 2012, Inflataion and Inflation Volatility Revisited. *International Finance*, vol 15, no 3, pp. 327-345.
30. Kim, Y. S., Kim, Y. & Yi H. (2016). Vice or Virtue? The Impact of Earnings Management on Bank Loan Agreements
31. Li, X. (2015). Accounting conservatism and the cost of capital: An international analysis. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(5e6), 555e582.
32. Lumby and Jones, (2003). *Corporate finance theory and practice*, 7th ed. Thomson London.
33. Mikhailova, E. (2010). Debt Covenants Violation And Earnings Management, *Unpublished Master's Thesis in Accounting and Finance*, Financial Accounting, University Of Vaasa, Faculty Of Business Studies
34. Osma, B. G., & Young, S. (2009). R&D expenditure and earnings targets. *European Accounting Review*, 18(1), 7e32.

35. Pae, Sangshin, 2008 Essays on Borrowing, Monitoring, and The Cost of Debt, **Unpublished doctoral dissertation**, Purdue University, West Lafayette, Indiana.
36. Pappas, K., Walsh, E. & LiangXuc, A. (2019). Real earnings management and loan contract terms. *The British Accounting Review*, Volume 51, Issue 4, Pages 373-401.
37. Pittman, J. A., & Fortin, S. (2004). Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms. *Journal of accounting and economics*, 37(1), 113-136.
38. Reeb, David M., Mansi Sattar A., and Allee John M., 2001, Firm 'Internationalization and the Cost of Debt Financing: Evidence from Non-Provisional Publicly Traded Debt, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 36, No. 3, pp 395-414.
39. Rey, A., Tuccillo, D., & Roberto, F. (2020). Earnings management and debt maturity: Evidence from Italy. *Corporate Ownership & Control*, 17(3), 179-186.
40. Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 42(3), 335-370.
41. Schipper, Katherine. (1989). "Commentary on earnings management". *Accounting horizons*, 3.4.
42. Sengupta, P. (1998). Corporate disclosure quality and the cost of debt. *Accounting review*, 459-474.
43. Sweeney, A., (1994)," debt-Covenant's Violation and Manager's Accounting Respones", *Journal of Accounting An Economics*, Vol.17.
44. Talbi, Dorra, *et al.* (2015). "The Role of Board Characteristics in Mitigating Management Opportunism: The Case of Real Earnings Management." *Journal of Applied Business Research* (JABR) 31.2.
45. Visvanathan, Gnanakumar, 2008, "Corporate governance and real earnings management", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 12, No.1, pp.9-22.
46. Wight, R., Cooke, W., & Gray, R. (2009). The LSTA's complete credit agreement guide. McGraw Hill Professional.
47. Xu, Z., 2006, "Three essays on real earnings management", **Ph.D., The University of Alabama**, pp. 1-24.

48. Zang, A., 2012, "Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management", **The Accounting Review**, 87(2), pp.675–703.
49. Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of accounting and economics*, 45(1), 27-54.

ملحق رقم (١)



جامعة كفر الشيخ
كلية التجارة
قسم المحاسبة

استمارة استقصاء

السيدة.....
يقوم الباحثون بإعداد بحث في المحاسبة بعنوان

أثر الإدارة الحقيقية للأرباح على تسعير الديون المصرفية: دراسة ميدانية بالكويت

ورغبة في استكمال الدراسة وإجراء تطبيق لما توصل إليه الباحثون من نتائج في الإطار النظري، فإن الباحثون قد أعدوا هذا الاستقصاء لمعرفة آراء المتخصصين في متغيرات الدراسة وأهميتها في تحقيق الأهداف المنشودة، ويود الباحثون أن يقدموا لسيادتكم جزيل الشكر مقدماً، لأن حسن تعاونكم سيمكن الباحثون من الحصول علي بيانات دقيقة تقود لنتائج موثوقة، ونحيط سيادتكم علماً بأن هذه البيانات ستكون محاطة بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولسيادتكم جزيل الشكر والعرفان بالجميل
الباحثون

أولا : البيانات الشخصية :

١ - الإسم (اختياري) :

٢ - المؤهلات العلمية :

بكالوريوس دبلوم دراسات عليا ماجستير دكتوراه

٣ - جهة العمل / الوظيفة

عضو هيئة تدريس بالجامعات محلل إئتمان مراقب حسابات مستثمر أو محلل مالي (مستخدمي التقارير المالية) أخرى

٤ - عدد سنوات الخبرة

أقل من ٥ سنوات من ٥ سنوات إلي ١٠ سنوات أكثر من ١٠ سنوات

ثانيا : الرجاء وضع علامة (√) أمام درجة الإتفاق التي تناسب وجهة نظركم في كل من الأسئلة التالية:

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الاسئلة المتعلقة بالفرض الاول الذي يختبر أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال إدارة أنشطة المبيعات والمشتريات على تسعير الديون المصرفية				
				١- قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤدي الي وضع حدود لسياسات توزيع الأرباح على المساهمين.
				٢- قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال أنشطة المشتريات والمبيعات قد

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					يؤدي الي صياغة فرض بضرورة التزام الشركة بحد أدني من رأس المال العامل عند الاقتراض.
					٣- تلاعب الإدارة في قيمة الارباح المفصح عنها من خلال التلاعب في أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤدي الي حصول الشركة علي قروض بمعدل فائدة يختلف عن الفائدة السائدة بالسوق.
					٤- قيام الإدارة بالتلاعب في قيمة الارباح المفصح عنها في القوائم المالية من خلال التلاعب في أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤثر على أجل استحقاق القروض التي تحصل عليها الشركة.
					٥- قيام الإدارة بالتلاعب في الارباح من خلال أنشطة المشتريات والمبيعات قد يؤدي الي وضع حدود عليا لبعض المؤشرات المالية مثل نسبة المديونية وذلك عند الاقتراض.
					٦- تلاعب الإدارة في قيمة الارباح المفصح عنها من خلال التلاعب في أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤدي الي فرض شرط عدم تخفيض قيمة صافي اصول الشركة عند الحصول علي قروض.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					٧- قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال أنشطة المشتريات والمبيعات قد يؤدي الي إلزام المنشأة بتحقيق تدفقات نقدية موجبة عند صياغة عقود الدين.
					٨- تلاعب الادارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤدي الي رهن بعض أصول الشركة عند الحصول علي قروض.
					٩- تلاعب الادارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في أنشطة المبيعات والمشتريات قد يؤدي التأثير علي قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه عند الاقتراض.
الاسئلة المتعلقة بالفرض الثاني الذي يختبر أثر ادارة الأرباح الحقيقية من خلال ادارة المصروفات الاختيارية على تسعير الديون المصرفية.					
					١٠- قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال ادارة المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي وضع حدود لسياسات توزيع الأرباح على المساهمين.
					١١- قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي صياغة فرض بضرورة التزام الشركة بحد أدني من رأس المال العامل عند الاقتراض.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					١٢ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي حصول الشركة علي قروض بمعدل فائدة يختلف عن الفائدة السائدة بالسوق.
					١٣ - قيام الإدارة بالتلاعب في قيمة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية من خلال التلاعب في قيمة المصروفات الاختيارية قد يؤثر علي فترة استحقاق القروض التي تحصل عليها الشركة.
					١٤ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال التلاعب في قيمة المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي وضع حدود عليا لبعض المؤشرات المالية مثل نسبة المديونية وذلك عند الاقتراض.
					١٥ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في قيمة المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي فرض شرط عدم تخفيض قيمة صافي اصول الشركة عند الحصول علي قروض.
					١٦ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال التلاعب في قيمة المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي إلزام

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					المنشأة بتحقيق تدفقات نقدية موجبة عند صياغة عقود الدين.
					١٧ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في قيمة المصروفات الاختيارية قد يؤدي الي رهن بعض أصول الشركة عند الحصول علي قروض.
					١٨ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في المصروفات الاختيارية قد يؤدي التأثير علي قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه عند الاقتراض.
الاسئلة المتعلقة بالفرض الثالث الذي يختبر أثر ادارة الارباح الحقيقية من خلال ادارة الانشطة الإنتاجية على تسعير الديون المصرفية.					
					١٩ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية قد يؤدي الي وضع حدود لسياسات توزيع الأرباح على المساهمين.
					٢٠ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية قد يؤدي الي صياغة فرض بضرورة التزام الشركة بحد أدني من رأس المال العامل عند الاقتراض.
					٢١ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال ادارة الأنشطة الإنتاجية قد يؤدي الي

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					حصول الشركة علي قروض بمعدل فائدة يختلف عن الفائدة السائدة بالسوق.
					٢٢ - قيام الإدارة بالتلاعب في قيمة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية من خلال ادارة الأنشطة الانتاجية قد يؤثر علي فترة استحقاق القروض التي تحصل عليها الشركة.
					٢٣ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال ادارة الأنشطة الانتاجية قد يؤدي الي وضع حدود عليا لبعض المؤشرات المالية مثل نسبة المديونية وذلك عند الاقتراض.
					٢٤ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في الأنشطة الانتاجية قد يؤدي الي فرض شرط عدم تخفيض قيمة صافي اصول الشركة عند الحصول علي قروض.
					٢٥ - قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح من خلال ادارة الأنشطة الانتاجية قد يؤدي الي إلزام المنشأة بتحقيق تدفقات نقدية موجبة عند صياغة عقود الدين.
					٢٦ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في الأنشطة الانتاجية قد يؤدي الي رهن بعض أصول الشركة عند الحصول علي قروض.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					٢٧ - تلاعب الإدارة في قيمة الأرباح المفصح عنها من خلال التلاعب في الأنشطة الانتاجية قد يؤدي التأثير علي قيمة القرض الذي يمكن الحصول عليه عند الاقتراض.

الباحثون